الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة بمركب الملح الوطاية ENASEL

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب (ة):

- طيري عبد الرزاق
- عزوز أحلام

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- بلوفي عبد الحكيم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- عزوز ميلود	- أستاذ محاضر	رئيسا	بسكرة
- بلوفي عبد الحكيم	- أستاذ محاضر	مقررا	بسكرة
- بوسكار ربيعة	- أستاذ محاضر	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

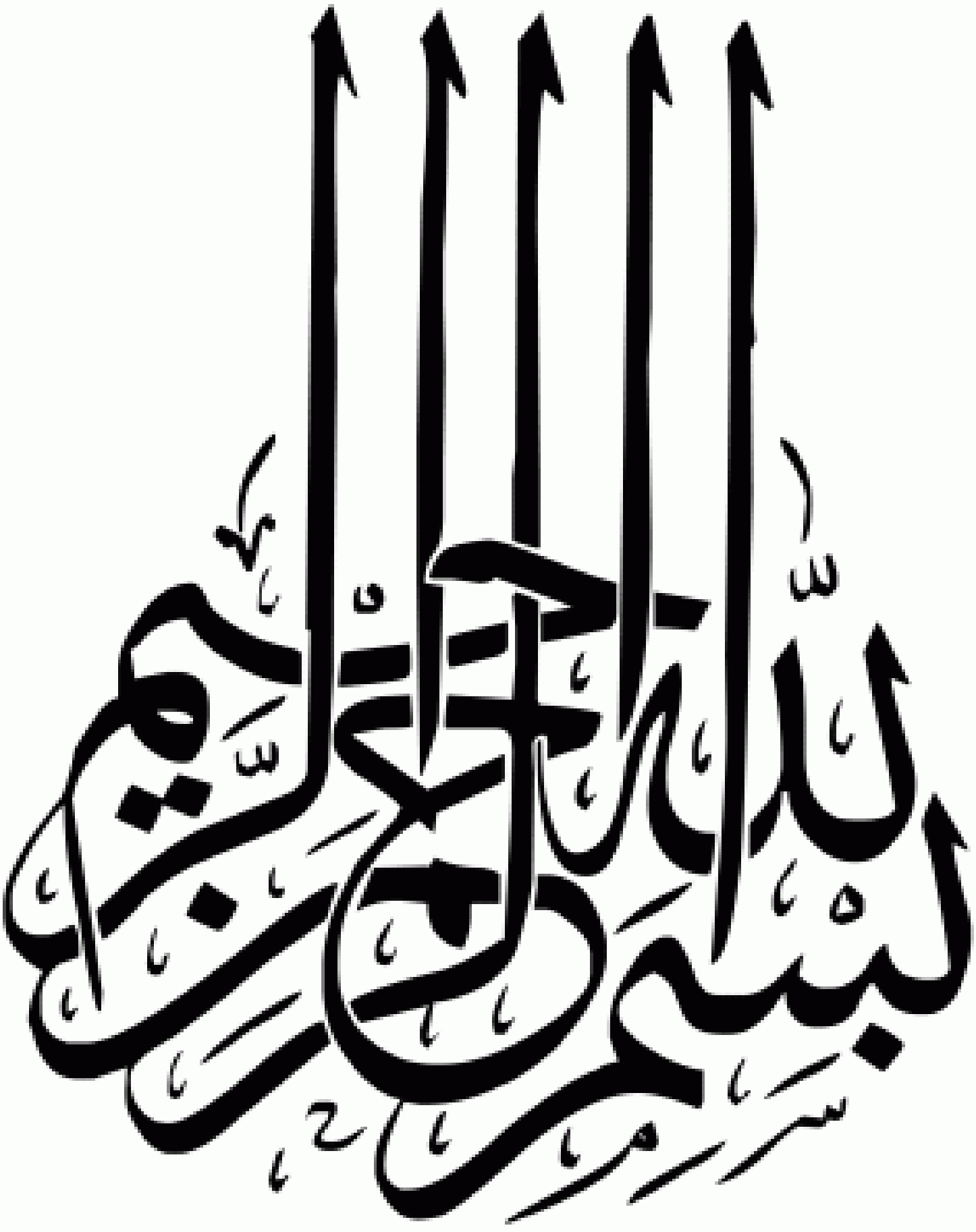
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله تعالى: {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

[المجادلة: 11]

إهداء

إلى من أحبتها فوق الضنون بلادي...الجزائر

إلى المرأة التي تصعب الكلمات والعبارات عن وصفها إلى أول كلمة في سطر الوجود إلى من حملتني وهنا على وهن إلى قرة عيني والحبيبة إلى قلبي إلى نبع الحنان وهبة الرحمان إلى أمي التي تستحق أن تكلل بتاج من اللؤلؤ و المرجان.

إلى من تصبب عرقا و عانى لأجلي إلى من يكفيني فخرا انه سبب وجودي إلى الذي هو منار دربي وواصل فكري و تربيتي إلى مفتاحي و أمير قلبي إلى من علمني التلقائية و البساطة أبي العزيز احبك.

إلى من سارت معي نحو العلا.. خطوة بخطوة، على سراج الأمل، بلا فتور أو كلل، رسالة منها تعلم الوفاء كيف يكون الوفاء، وتعلم العطاء كيف يكون العطاء، إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى من قال الشاعر فيه: أخاك أخاك فمن لا أخ له.... كالساعي إلى بيداء دون سلاح

إلى من عاشو معي حلو الحياة و مرها إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله أخواتي

إلى إبنتي زينة حياتي ومصدر سعادتي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي....

شكر و تقدير

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر...

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء...

يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني، وعلمني، وأخذ

بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث .. وأخص بذلكم مشرفي **الدكتور بلوفي عبد الحكيم**

الذي قام، وتابع وصوب، بحسن إرشاده لي في كل مراحل البحث، والذي وجدت

فيه توجيهاته حرص الأستاذ، الذي تأتي ثمارها الطيبة بإذن الله،

والذي كان لعلمه وفضله، وحسن توجيهاته وعونه الأثر الملموس في أن يظهر البحث

بصورته النهائية، فله مني خالص الشكر والتقدير، وفقه الله...

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم، والمعرفة، وأسدى ليَ النصح،

والتوجيه وإلى ذلك الصرح العلمي الشامخ متمثلا في جامعة محمد خيضر بسكرة

التي احتضنتني من أجل نيل شهادة الماستر،وأخص بالذكر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وعميد الدراسات العليا،

والقائمين عليها...

كما أتوجه بالشكر إلى مسؤولي مركب الملح الوطاية على تقديم كل التسهيلات

والمعلومات في الجانب التطبيقي من المذكرة

لكل من ساندني بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة...

أشكرهم جميعاً وأرجو من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.....

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسملة	-
آية قرآنية	-
إهداء	-
شكر وعرفان	-
الملخص	-
قائمة المحتويات	-
مقدمة	**أ – ج**
الفصل الأول: الإيطار النظري للتدقيق الداخلي	**02– 31**
تمهيد	02
المبحث الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	03
المطلب الأول: تعريف التدقيق الداخلي	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	04
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي	07
المبحث الثاني: سير عملية التدقيق الداخلي	09
المطلب الأول: خطوات التدقيق الداخلي	10
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي	13
المطلب الثالث: صلاحيات ومسؤوليات عملية التدقيق الداخلي	16
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي كأحد آليات نظام حوكمة الشركات	17
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات	18
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لدعم حوكمة الشركات وتحسين الآداء	22
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدعم حوكمة الشركات	25
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: أثر التدقيق الداخلي على الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	**33 – 52**
تمهيد	33

المبحث الأول: مفهوم مراحل تقييم الأداء المالي	34
المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه	34
المطلب الثاني: مفهوم ومؤشرات الأداء المالي	39
المطلب الثالث:مراحل تقييم الأداء المالي والأدوات المستخدمة في تقييمه	42
المبحث الثاني: طرق قياس الأداء المالي	43
المطلب الأول: أهم النسب المالية في قياس الأداء المالي	43
المطلب الثاني: التوازنات المالية	44
المطلب الثالث: تحليل المردودية	46
المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي	47
المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي	47
المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات	49
المطلب الثالث: العلاقة بين نتائج التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة.	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح الوطاية ENASAL	**54 –**
تمهيد	54
المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة محل الدراسة	55
المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة مركب الملح الوطاية ENASAL	55
المطلب الثاني: مهام مؤسسة مركب الملح الوطاية ENASAL	55
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مركب الملح لوطاية ENASAL	56
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	58
المطلب الأول: الحدود المكانية والزمانية	58
المطلب الثاني: أساليب جمع المعلومات	58
المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات	59
المبحث الثالث:أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح	59

فهرس المحتويات

الوطاية	
المطلب الأول:عرض القوائم المالية لمؤسسة مركب الملح الوطاية	60
المطلب الثاني: قياس وتحليل الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح الوطاية (قائمة الدخل)	65
المطلب الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة	69
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	72
قائمة الجداول والأشكال	75
قائمة المراجع	78
الملاحق	84

مقدمة

يشهد العالم الاقتصادي في الآونة الأخيرة تطورات كبيرة في حجم الأعمال نتيجة التقدم التكنولوجي وزيادة المنافسة بين المؤسسات في مختلف المجالات مما أدى توسع حجم النشاط والانتشار الجغرافي في عديد المناطق لتحقيق حصص سوقية أكبر وبالتالي ربح أكثر وضمان بناء واستمرارية المؤسسة في السوق .

كنتيجة لهذا التوسع كان لابد من تفويض الصلاحيات والسلطات للمسؤولين في المستويات الادارية المختلفة وكذا انفصال الملكية عن الادارة ضمانا لسير العمليات وعدم توقف النشاط وبالتالي فهذه الأخيرة تكون بحاجة لمعلومات موضوعية على درجة عالية من الدقة حول مدى فعالية وكفاءة أداء الوحدات والفروع، ويعد التدقيق الداخلي من أهم الأدوات الرقابية التي تصبح يعتمد عليها في هذا المجال حيث أن دورها لم يعد مقتصرا فقط على الجانب المالي بل تعدت ذلك لشمل العمليات والبرامج ونظم التشغيل وغيرها من الأنشطة داخل المؤسسة.

ومن جهة أخرى يكتسي موضوع الأداء المالي أو تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية خاصة وأن السبب الرئيسي لانهيار وإفلاس عديد المؤسسات هو التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عنها وبين الأداء الحقيقي لها.

إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة في طرح السؤال التالي:

- **هل يوجد دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل التدقيق الداخلي موجود ومطبق فعلا بالنسبة للمؤسسة مركب الملح الوطاية؟
- ماهي مؤشرات الأداء المالي المعتمدة في مؤسسة مركب الملح الوطاية؟
- هل يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح الوطاية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- التدقيق الداخلي عملية ضرورية كما يساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات ويتوقف نجاحه على اتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها.
- التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي من خلال إتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم الأداء المالي وتحسين فعالية عمليات المؤسسة.

❖ قياس الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل.

نموذج الدراسة:

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1- التدقيق الداخلي: هو التدقيق الذي تقوم به هيئة داخلية في المؤسسة من أجل حماية أموال المؤسسة وتحقيق أهداف الادارة، من أجل تحقيق إنتاجية أكبر والالتزام بسياسة الادارة.

2- الأداء المالي للمؤسسة: هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها، أمام الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تحقيق الأهداف.

أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في مجموعة من النقاط والتي يمكن سردها على الشكل التالي:

❖ يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع المهمة في ميدان المحاسبة والمالية، وهذا نظرا لتناوله مفهومين مهمين ألا وهما التدقيق الداخلي والأداء المالي .

❖ تقديم صورة واضحة للتدقيق الداخلي وهذا لأهميته القصوى في إدارة المنظمة.

❖ تساهم هذه الدراسة كذلك في فهم طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي بمؤسسة مركب الملح الوطاية .

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

❖ إثراء الرصيد المعرفي حول مهنة التدقيق الداخلي.

❖ إدراج ضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي والعمل على تطويرها.

❖ التعرف على مدى اعتماد المؤسسة الجزائرية على التدقيق الداخلي في عملية تقييم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، كون المنهج الوصفي يلائم الجانب النظري لموضوع الدراسة من إبراز للمفاهيم والأطر النظرية للتدقيق الداخلي والأداء المالي في حين أن المنهج التحليلي يمكننا من تحديد الأهمية النسبية لدور التدقيق الداخلي في تفعيل وتحسين الأداء المالي، وأيضا في تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية بمؤسسة مركب الملح الوطاية بالإضافة إلى الأدوات البحثية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة.

حدود الدراسة:

لهذا البحث حدود عديدة منها:

- **الحـــدود الموضـــوعية:** اقتصـــر هـــذا البحـــث علـــى دراســـة دور التـــدقيق الـــداخلي علـــى الأداء المـــالي للمؤسسة
- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذا البحث في مؤسسة مركب الملح الوطاية
- **الحـدود الزمنيـة:** تم إجـراء هـذا البحـث ميـدانيا علـى مجموعـة مـن السـاعات المتحصـل عليهـا مـن مديريـة مركـــب الملـــح وتخـــص الســـنوات 2019-2020 كمـــا دون هـــذا البحـــث في الفصـــل الثـــاني للســـنة الجامعية 2021 _2022.
- **الحدود البشرية:** اقتصر البحث على موظفي مؤسسة مركب الملح الوطاية.

- **الدراسات السابقة:**

أ- دراسـة (بلخـادم أيمـن، دايـرة شـمس الـديين تحـت اشـراف الاسـتاذ بلـوفي عبـد الحكـيم ، 2019) بعنـوان: دور التـدقيق الـداخلي في رفـع الأداء المـالي للمؤسسـة، مـذكرة لنيـل شـهادة ماسـتر، تخصـص محاسـبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ❖ المقارنـة بـين اتجاهـات القيـادات الإداريـة وأفـراد الإدارة الوسـطى في العمليـة التدريبيـة مـن حيـث (تحديـد الاحتياجات التدريبية ، اختيار المتدربين، تصميم الدورات التدريبية، تقييم العملية التدريبية).
- ❖ تقـديم بعـض التوصـيات الـتي تسـاعد الجامعـة علـى رفـع فاعليـة برامجهـا التدريبيـة ممـا يجعلهـا تلعـب دورا هاما في تطوير المهارات والخبرات في مجال التدريب.

وتم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- ❖ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن الوظائف الأخرى في المؤسسة ذات طابع الاقتصادي
- ❖ التـدقيق الـداخلي في مؤسسـة الدراسـة يمـس كـل الجوانـب العمـل في المؤسسـة ولـيس الماليـة فقـط ويعمـل المدقق الداخلي على التحقق والتدقيق في مدى تنفيذ الأداء فعليا ومقارنة بالأداء المخطط مسبقا.
- ❖ الأداء المالي وسيلة حتمية لقياس الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والصناعية.

ب- دراســة شــدري معمــر ســعاد، ســنة 2008-2009 تحــت عنــوان دور المراجعــة الداخليــة المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة سونلغاز.

وقد خلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن المراجعة الداخلية المالية تقوم بتقييم المشروع من الناحية المالية من حيث السيولة داخل المؤسسة بهدف التحقق من مختلف المعلومات المالية والمحاسبية للتأكد من صدقها وصحتها، فقيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لابد أن يكون في ظل وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، كما أن تقييم الأداء المالي يسمح بتوضيح المكانة التي وصلت إليها المؤسسة.

ج- دراسة FARIS SOUD; ALQADI (2007) تحت عنوان (THE ROLE OF INTERNAL AUDITING IN CONTROLLING THE PROFORMANCE FOR JORDAIN INDUSTRIAL CAMPANIES : Empirical evidence،

مقال نشر في مجلة (**Business and Management**) هدفت هذه الدراسة إلى دور التدقيق الداخلي في أداء المؤسسات الصناعية الأردنية. وتوصلت إلى وجود علاقة قوية جدا بين استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي وقدرته على التحكم في الأداء المالي والإداري، كما توجد علاقة ذات درجة عالية جدا بين اعتماد معايير واضحة للتدقيق الداخلي وقدرة المدقق على التحكم في الأداء المالي والإداري. كما كشفت نتائج هذه الدراسة أن وظيفة التدقيق الداخلي هي إحدى الوظائف الأساسية في المؤسسات الصناعية الأردنية.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات ومحاولة الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، سنقسم البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تضم أهم النتائج التي سوف نتوصل إليها بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات.

حيث أنه سيتم تقسيم الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان نظام الاطار النظري للتدقيق الداخلي إلى ثلاث مباحث، سنشير في المبحث الأول إلى تعريف التدقيق الداخلي، والمبحث الثاني سنتطرق فيه إلى سير عملية التدقيق الداخلي أما المبحث الثالث فسنشير فيه إلى التدقيق الداخلي كأحد آليات نظام حوكمة الشركات

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان أثر التدقيق الداخلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفق ثلاث مباحث أيضا، سنشير في المبحث الأول إلى مفهوم وخطوات تقييم الأداء المالي ، أما المبحث الثاني سنوضح فيه طرق قياس الأداء المالي ، والمبحث الثالث نبين فيه العلاقة بين التدقيق الداخلي بالأداء المالي

وبالنسبة للفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية، والذي تناولنا من خلاله دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح الوطاية من خلال ثلاث مباحث، خصص أولها للتعريف بالمؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إجراءات عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة مركب

الملـح الوطايـة، والمبحـث الثالـث سـنبين فيـه أثـر التـدقيق الـداخلي في تحسـين الأداء المـالي لمؤسسـة مركـب الملـح الوطاية.

الفصل الأول

تمهيد:

إن التدقيق الداخلي هو عملية منظمة ومنهجية لتقييم العمليات وبشكل موضوعي مستمرة داخل المؤسسة ولكي تحقق هته الأخيرة أهدافها أصبح من الضروري وجود رقابة محكمة على نتائج أعمالها، وهذا يعني التدقيق المستمر للعمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة للحكم على مدى إتباع السياسات والإجراءات المتفق عليها وأن ضرورة وجود هذه المصلحة في المؤسسة للحكم وتابعة لأكبر سلطة فيها أصبحت أمرا حتميا، حيث لا نتصور وجود مؤسسة متعددة الوحدات والفروع مما يفرض اللامركزية .

كما أن التدقيق المركزي يخضع لمجموعة من المعايير التي تحكمه، ويتبع منهجية معينة للقيام بمهمته بحيث يمكن استعمال أسلوب العينات لتحقيق أهدافه نظرا لتعدد العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم التدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: عملية سير التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث:علاقة التدقيق الداخلي بحوكمة الشركات.

المبحث الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش وازدادت هذه الحاجة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب كبر حجم الشركات وتوسعها الجغرافي بالإضافة إلى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل الأمر الذي حد من قدرته على دراسة جميع النواحي المالية والإدارية بالمنشاة.

كما ساهم في تطور التدقيق الداخلي الفضائح المالية التي هزت عدد من كبريات الشركات في المغرب مثل Enron في الو.م.أ وشركة Parmalat الايطالية وغيرها من الشركات.

أما في الوقت الحاضر أصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد عليه في ترشيد العملية الإدارية بالمفهوم المعاصر، بحيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيق يقتصر على المراجعة للقيود والسجلات المالية، ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التدقيق الداخلي

تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي وتدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة حيث نرجع إلى أول تعريف والذي أصدره معهد المدققين الداخلين عام 1999 حيث قام هذا المعهد بتقديم أول تعريف بداية عام 1947 في أول نشرة أصدرها بعنوان Statement of Responsibilitiesof the internalauditor (جمعة أ.، التدقيق الداخلي والحكومي، 2011) نشاط التقييم المحايد الذي يتم داخل المنشاة بقصد تدقيق العمليات المالية المحاسبية كأساس لتقييم الخدمات الوقائية للإدارة. وتوالت بعد ذلك التعريفات الصادرة عن معهد المدققين الداخلين حيث دأب المعهد على تحديث التعريف كما اقتضت التطورات المهنة وتلك التي تطرأ على المشروعات والمنشات كما اجتهد الكثير من الكتاب والباحثين في وضع تعريفات للتدقيق الداخلي:

فقد عرفه عبد الله بن مسعود على أنه: (عبد الله، 2003)

مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشاه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات والمشروع وفي التأكد من إتباع موظفي المشروع بالسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

كما عرفه (الصبان،2011) على انه:"وظيفة تقيمية مستقلة تنشا داخل التنظيم المعني بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم. (محمد، 2011)

كما قامت المعاهد العلمية بتعرف التدقيق الداخلي نذكر منها:

أولا: تعريف مجمع المدققين الداخليين بالو.م.أ

يرتكز هذا التعريف على :"وظيفة يؤديها الموظفون من داخل المشروع وتتناول الفحص النتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلي، ذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه

السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية".
(www.ila.org، 2022)

ثانيا: تعريف المعهد الفرنسي للمدققين الداخليين

ويختلف عن سابقه بأن التدقيق الداخلي هو فحص دور للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى وان الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التدقيق اذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة والعمليات شرعية والتنظيمات فعالة الهياكل واضحة ومناسبة. (www.ifac.org, 2022)

وباختلاف التعاريف السابقة إلا أنها تتفق معا بعضها في أنها: وظيفة تتم داخل التنظيم ويقوم بها الموظفون وهي وظيفة مستقلة بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم،

ويمكن أن نقترح التعريف الأتي بأن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل يتم داخل المؤسسة يهدف إلى تقييم الأنشطة واقتراح الحلول المناسبة لها للوصول إلى درجة الكفاية وتحقيق الأهداف.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركة الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحد من التدقيق الداخلي توازي ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي ومع تزايد الحاجة اليها للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل. فلقد تبوأت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة في معظم المؤسسات والشركات.

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

لا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة، حيث نص التعريف الذي وضعه المدققين الداخلين بوضوح على ان قيام التدقيق الداخلي بدوه الاستشاري والتامين انما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة وهذه القيمة تتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي ودعم قدرة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الإستراتجية، وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التاكدية والتأمينية والاستشارية في إطار الاستقلالية والموضوعية. (جمعة أ.، التدقيق الداخلي والحكومي، 2011)

ويناقش الباحثون في كيفية قيام هذه الوظيفة بإضافة القيمة ويقرون أن هذا الهدف بالنسبة للتدقيق الداخلي يدفعنا في البداية إلى تحديد المستفيد من خدمات التدقيق الداخلي، حيث يرى أنه لمعرفة القيمة الناتجة عن التدقيق الداخلي فإن المطلوب تحديد مجموعة من الأمور من بينها: (سواد، 2002)

- تحديد الأطراف ذات المصلحة في التنظيم الداخلي/ خارجية ذات المصلحة في التدقيق الداخلي.
- تحديد توقعات تلك الأطراف في وظيفة التدقيق الداخلي بما يمكن من إضافة القيمة.
- تحديد الطاقات والموارد اللازمة
- تقييم مهارة وأنشطة وظيفة التدقيق.

فعندما كان المستفيد من خدمات التدقيق الداخلي هو الإدارة العليا عبر كون التدقيق الداخلي يمثل عيون وآذان الإدارة فإنه كان يساهم بإضافة القيمة بواسطة ضمان الحماية الكاملة للأصول وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات عبر

مايقدمه من توصيات إلى الإدارة العليا بالخصوص، أما حين تطورت هذه الوظيفة وأصبح المستفيد من خدمات هذه الوظيفة يضيف قيمة بواسطة تحسين كفاءة وفعالية العمل ومنح الثقة للمعلومات والبيانات المالية وضمان الالتزام الإدارة العليا بمتطلبات الحوكمة والغدارة السليمة، وهذا ماجعل المستفيد من خدمات وظيفة التدقيق الداخلي يتخطى حتى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة ليشمل المدقق الخارجي المساهمين، الزبائن، الموردين والأسواق المالية بمعنى جميع الأطراف ذات علاقة بالشركة والتي تشكل ما يمكن أن يطلق عليه سلسلة القيمة.

وتكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه رقابة فعالة تساعد إدارة المنشأة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على الممتلكات وأصول المنشأة، إضافة إلى أنه يعتبر عين وأذن المدقق الخارجي وأهم آليات التحكم المؤسسي لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة في ما يلي: (سواد، 2002)

- كبر حجم المنشأت وتعدد عمليتها.
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الغدارات الفرعية بالمنشأة
- حاجة إدارة المنشأة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية.
- تطور إجراءات التدقيق من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

ومن السابقة نجد أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في أنه رقابية فعالة تعمل على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء المالي للمؤسسة والمحافظة على ممتلكات المؤسسة.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

تطورت أهداف الدقيق الداخلي بتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منشآت الأعمال لمساعدة الإدارة للاطلاع على مسؤولياتها المختلفة ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية وتتمثل تلك الأهداف في: (كنزة، 2014)

1- « **هدف الحماية**: يعتبر ظهور الثورة الصناعية وكبر حجم مؤسسات الاعمال وانفصال الملكية عن الإدارة وانتشار المؤسسات ذات الأقسام والفروع داخل الدولة الواحدة ثم ظهور المنشآت متعددة الجنسيات من أهم أسباب ظهور التدقيق الداخلي ويتحقق هذا الهدف من خلال قيام المدق الداخلي بالآتي:

- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها.
- التأكد من الملاءمة بين أساليب القياس والسياسات والخطط والقوانين الموضوعة.
- المحافظة على أصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر.
- التأكد من انجاز الأهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية.
- التأكد من استخدام الاقتصاد الكفء للمورد.
- التعرف على الأخطاء وأوجه التلاعب.

2- **هدف البناء**: صاحب التطور المستمر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي تطورا مماثلا في الهدف من وظيفة التدقيق الداخلي نتجه نحو تقديم التوصيات والمقترحات التي تؤدي إلى أحداث جوهرية نحو مزيد من الأداء الاقتصادي الفعال ولتحقيق هذا الهدف تقوم إدارة التدقيق الداخلي كالآتي:

- متابعة تنفيذ الأداء وتقويمه من حيث الجودة الكفاية الإدارية بصفة عامة.
- تقديم توصيات والمقترحات التي يرى المراجع فائدتها.

3- **هدف تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمجتمع**: أدت الضغوط والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها مؤسسات الأعمال في العقد الأخير من هذا القرن إلى تطور أهداف التدقيق الداخلي ومن بين أهم الضغوط والتحديات المنافسة الشديدة إزاء تطبيق اتفاقية الحاجات وضرورة الالتزام بمواصفات الجودة العالية بالإضافة إلى سن قوانين وتشريعات للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث» . (شحاتة، 2003)

«وإزاء ذلك التطور أصبحت الإدارة في حاجة ماسة إلى معلومات موثوق بها عن كافة نواحي النشاط بالمؤسسة لتحقيق هذا الهدف تقوم إدارة التدقيق الداخلي بما يلي:

- مدى التزام العاملين بتطبيق السياسات واللوائح المالية والإدارية المحددة من قبل الإدارة العليا. للمؤسسة كأساس لتنفيذ الأعمال في كافة نواحي النشاط بالمؤسسة.
- مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.
- مدى نجاح الغدارة في تحقيق متطلبات نظام الجودة للمستهدف، وذلك بما يحافظ على حصة المؤسسة .
- مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة بما يضمن للمؤسسة الاستمرار في ممارسة النشاط بالإضافة إلى تحقيق النمو والاستقرار.» (الوردات خ.، 2006)

يكمن هدف التدقيق الداخلي في حماية ومساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم ببقيام المراجع الداخلي بعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تم مراجعتها قصد ادخال التحسينات والتصحيحات اللازمة لضمان الأداء الأمثل.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي

أدى التطور الكبير للمؤسسات والتقنيات الإدارية إلى عدد كبير من العمليات والمعلومات المتداولة وبالتالي أصبحت إمكانية حدوث أخطاء وتلاعبات مهمة مما أدى إلى توسيع وظيفة التدقيق الداخلي داخل المنظمة وهو على دراية بجميع الأنشطة فتفرع إلى عدة إنقسامات: (السواح، 2006)

أولا: حسب درجة الشمولية

- التدقيق الكامل: إن التدقيق الكامل هو الذي يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي سيؤديه، وفيه يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من أعمال.

- **التدقيق الجزئي**: وهو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعنية أو بمثابة ذلك النوع من التدقيق والذي يوضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المدقق للعمليات المالية.

ثانيا: من حيث الالتزام القانوني

- **التدقيق الإلزامي**: وهو التدقيق الذي ألزم القانون القيام به حيث ألزم القانون عدد كبير من المؤسسات بتدقيق حساباتهم وأهم هذه المؤسسات شركات الأموال.
- **التدقيق الاختياري** : ويقصد به التدقيق الذي يتم بادارة الملاك أو الغدارة من غير إلزام قانوني لذلك،مثل المؤسسات الفردية وشركات التوصية البسيطة وشركة التضامن.

ثالثا من حيث التوقيت

- **التدقيق المستمر**: وهو التدقيق الذي يتم بصورة مستمرة على مدار السنة المالية على أن يقوم المدقق في النهاية بتدقيق أخير للقوائم المالية بعد إقفال الدفاتر والحسابات. على أن يتم هذا التدقيق وفق برنامج زمني محدد ومنظم مسبقا وعلى أساسه يقوم المدقق أو مندوبيه بالتدقيق على أساس هذا البرنامج والموضوع المسطر مسبقا.
- **التدقيق النهائي**: وهو التدقيق الذي يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد القوائم المالية في شكل التقارير المالية الذي يصادق عليها كل من المدقق ومندوبيه.

- **رابعا من حيث نوع المؤسسة**

التدقيق العام: ينصب التدقيق العام على المؤسسات ذات صفة الحكومية أو غير الحكومية ولكن تخضع للقواعد الحكومية الموضوعية، والأموال المشغلة في هذه المؤسسات لها صفة العمومية ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بفحص الحسابات وتقديمه تقريره السنوي عنه.

التدقيق الخاص: وهو التدقيق الذي يقوم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية قد تكون هيأة أو مدقق تابع كموظف في المنشأة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فعالة وتقديم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، ويمثل أحد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة. (السواح، 2006)

خامسا: من حيث الهيأة التي تقوم بالتدقيق

- « **التدقيق الداخلي**: وهو التدقيق الذي يقوم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية قد تكون مدقق تابع كموظف في المنشأة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فعالة وتقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، ويمثل أحد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة.
- **التدقيق الخارجي**: وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف خارج الوحدة الاقتصادية، حيث يكون مستقلا عن إدارة الوحدة أو المنشأة ». (كنزة، 2014)

سادسا: من حيث الشمول

« تـدقيق عـادي يقصـد بـه فحـص البيانـات المثبتـة بالـدفاتر والسـجلات والمسـتندات والقـوائم الماليـة للتأكـد مـن مـدى عدالـة القـوائم الماليـة ، ودلالتهـا للمركـز المـالي، مـدى الاعتمـاد عليهـا وإصـدار تقريـر يحتـوى علـى رأي فـني محايـد لعدالـة هـذه القـوائم الماليـة، دلالتهـا للمركـز المـالي ، تـدقيق لغـرض معـين ويقصـد بـه تـدقيق موضـوع محـدد لهـدف محـدد بهـدف البحـث عـن حقائق معينة والوصول إلى نتائج محددة.» (السواح، 2006)

إن مجـال تـدخل وتطبيـق التـدقيق الـداخلي واسـع جـدل بحيـث يـذهب إلى الرقابـة وجـود الإسـتراتيجيات علـى مسـتوى المؤسسـة إلى غايـة تـدقيق وفحـص والتأكـد مـن احـترام القـوانين، التنظيمـات والإجـراءات. لهـذا نجـد هـذا التقسـيم للتـدقيق الداخلي في أية مؤسسة إلى عدة فروع متداخلة، تختلف باختلاف وجهات النظر المتبعة في المؤسسة.

المبحث الثاني: سير عملية التدقيق الداخلي

إن ممارسـة عمليـة التـدقيق الـداخلي في أيـة مؤسسـة يتطلـب مـن هـذه الأخـيرة اتبـاع مراحـل عمـل واضـحة واعتمـاد منهجيـة سـليمة وذلـك لدقـة النتـائج، وتتمثـل مراحـل انجـاز المهمـة في مجموعـة مـن الخطـوات الـتي يتبعهـا المـدقق الـداخلي في سـبيل مراجعتـه وفحصـه وتقييمـه للأعمـال المختلفـة داخـل المؤسسـة. كـل ذلـك بهـدف لإيجـاد رقابـة فعالـة علـى أعمـال المؤسسـة، ومساعدة العاملين فيها على القيام بمسؤوليتها بشكل كاف وفعال.

المطلب الأول: خطوات التدقيق الداخلي:

« تتمثـل مراحـل تنفيـذ التـدقيق الـداخلي في مجموعـة مـن الخطـوات والقواعـد الواجـب إتباعهـا لتحقيـق هـدف التـدقيق الداخلي والوصول إلى أدق النتائج وزيادة فعالية التدقيق الداخلي حيث نميز مجموعة من المراحل»: (صبح، 2010)

أولا مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة:

«يتطلـب الأمـر مـن المـدقق الـداخلي للبـدء في تنفيـذ التـدقيق أن يقـوم أولا بالتحضـير الجيـد لهـذه المهمـة مـن أجـل تحديـد أوليـات التـدقيق بـالتوفيق مـع أهـداف المؤسسـة وتتمثـل خطـوات التحضـير في: (جمعـة أ.، التـدقيق الـداخلي والحكـومي، 2011)

1- **الأمـر بالمهمـة:** هـو عبـارة عـن تفـويض يعطـى مـن قبـل الإدارة العامـة للمـدققين الـداخليين والـذي يعلـم المسـؤولين المعنيين بقيام المدققين التدقيق في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا أو قد يكون على شكل أمر شفهي.

2- **الدراسـة والتخطـيط:** تعتـبر هـذه المرحلـة ضـرورية وهامـة جـدا لإنجـاح التـدقيق الـداخلي حيـث يجـب علـى المـدقق الـداخلي وضـع خطـة لملائمـة المخـاطر ولتحديـد أولويـات مهمـة التـدقيق بمـا يـتلاءم والأهـداف المسـطرة ويـتم تنفيـذ هذه المرحلة من خلال:

2-1- **الاطـلاع والفهـم:** في هـذه الخطـوات يجـب علـى المـدقق الـداخلي أن يقـوم بعمليـة الاطـلاع علـى جميـع المعلومـات الكافية والازمة، والتي تمكن من فهم الموضوع محل التدقيق بغرض تحقيق:

أ- معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة.

ب- معرفة الرقابة الداخلية المطبقة في النشاط أو الوظيفة محل التدقيق وتحديد المشاكل الأساسية المتعلق بها.

2-2- **خطة التقارب**: وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة أعمال أولية، سهل الملاحظة حيث يقسم الجدول إلى عمودين بين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات. »

2-3- **تحديد مواقع الخطر**: «على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم مدى ملاءمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط مقارنة بإطار العمل المتعلقة به، وفي هذه الخطوة على ضوء تحديده لمواقع الخطر، فإن المرفق يقوم بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة: (جمعة، تطوير معايير التدقيق والتأكد الدولية، 2009)

- **عمود ثالث**: يحدد الخطر المرتبط بكل عمل
- **عمود رابع**: يتضمن تقديم ملخص للخطر حسب ثلاث مستويات عالي، متوسط، وضعيف.
- **عمود خامس**: ذكر وسائل الرقابة الداخلية التي يجب توفيرها لإبطال هذه المخاطر بالاعتماد على الإجراءات، المعايير، الإشراف، الأدوات، الملائمة أو الأفراد المؤهلين.
- **عمود سادس** : الإشارة على وجود أو عدم وجود الإجراءات التي تعتبر ذات أهمية أو أنها موجودة ولا تؤدي عملها والعكس غير موجود ولكن توجد وسائل أخرى تتحكم في العمل.

2-4- **التقرير التوجيهي**: يحدد أسس تحقيق التدقيق الداخلي ونطاقه ويعرض الأهداف التي يسعى لها المدقق الداخلي، كما يعرف مواقع الخطر المحددة سابقا ضمن خطة تقارب، والتي على ضوئها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المدققين بمجالات تدخلاتهم، من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة والفروع التي تخضع للتدقيق ومجال العمل الجغرافي، أي مكان القيام بالمهمة. »

2-5- **برنامج التحقق**:« ويستعمل هذا البرنامج لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي وهو بمثابة وثيقة داخلية بمصلحة التدقيق موجه للقيام بالتعريف بالمهمة، توزيع الفريق، التخطيط ومتابعة أعمال المدققين فمن خلاله يتم التأكد من وجود نقاط القوة، ومدى تأثير نقاط الضعف (سواد، 2002).

ثانيا مرحلة تنفيذ المهمة:

يتم تنفيذ التدقيق وفقا لمخطط التدقيق المعد والموافق من مدير التدقيق التي من خلالها يقوم بجمع المعلومات وأدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف المهمة وتتمثل هذه الخطوة في ثلاث مراحل:

1- الاجتماع الافتتاحي: يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه بين الفريقين، الفريق المكلف ومسؤول النشاط محل التدقيق، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق والفحص.

2- برنامج التدقيق (برنامج الفحص): يقوم برنامج التدقيق بتقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء، برمجة الاستجوابات واللقاءات ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المدققين، لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي يتم التوصل إليها من طرف المدقق، ويعتبر مرجعا مهما للمهمات المستقبلية، كما لا يجب الخلط بين هذا المخطط مع خطة التقارب، فالثنائية تخطط العمل حتى نهاية مرحلة الدراسة والتخطيط فقط. »

3- **العمل الميداني**: «يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير التدقيق، حيث يقوم فريق التدقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع مع إجراءات الاختبارات، المقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق والكشف عن أي مشاكل أو انحرافات. (سرايا)

كما يجب على فريق التدقيق القيام بتوثيق أعمالهم بأوراق مؤيدة بمعلومات ومستندات ثبوتية داعمة وتعتبر أوراق العمل من أهم عناصر أعمال التدقيق، فهي التي تدعم عملية نتائج وتوضيحات التدقيق، الناتجة عن أدلة التدقيق من أعمال التدقيق المنجزة.

كما أنها تعتبر أدلة للمدقق للدفاع عن نفسه في حالة اتهامه بالاهمال، ومن ضمن الأوراق الهامة للتوثيق عمل المدقق ورقة إبراز وتحليل المشاكل.

ثالثا: مرحلة إعداد التقارير ومتابعة التوصيات

تعتبر مرحلة الأخيرة في انجاز مهمة التدقيق الداخلي وتتمثل في أربعة مراحل:

1- التقرير الأولي للتدقيق: يتم إعداد هذا التقرير من أوراق إبراز وتحليل المشاكل، التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج التدقيق والتي تشمل كافة المشاكل والانحرافات التي يكشفها المدقق أثناء تنفيذه للمهمة وهذا التقرير يعتبر أساس إعداد التقرير النهائي.

2- حق الرد من الأشخاص المدقق أعمالهم: يتم عقد اجتماع بين فريق التدقيق الذي قام بتنفيذ المراجعة والأشخاص المدقق أعمالهم، وفي هذا الاجتماع يقوم الفريق بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا إليها مدعمة بالأدلة المؤيدة بالاضافة إلى التوصيات المقترحة بعدما يتدخل الأشخاص المدقق أعمالهم بالرد على تلك الملاحظات والنتائج والتوصيات.»

4- **التقرير النهائي**:« بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير التدقيق في صورته النهائية، ويتم إرسال المؤولين المعنيين والإدارة، فإعلامهم بنتائج مهمة التدقيق، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات التي برزت خلال عملية التدقيق، ويجب أن يكون تقريره موضوعي وأوضح وبناء وأن يتم إعداده وتقديمه في الوقت المناسب.» (جمعة، تطوير معايير التدقيق والتأكد الدولية، 2009)

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي

تتم أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية و قانونية و اقتصادية متباينة و يتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها و أحجامها و هياكلها التنظيمية ، و من خلال أشخاص مختلفين ، و كل تلك الفروق و الاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة ، لذا فمن الضروري إخضاع معايير التدقيق الداخلي إلى عملية تقويم و تطوير مستمرة لتسهيل و ضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير .

و كجزء من استجابة الأزمات المالية العالمية و الو المستجدات التي حصلت في الاقتصاد العالمي لحوكمة الشركات كعلاج لها هو تطوير دور التدقيق الداخلي و الوظائف التي يؤديها ، و يتم تسهيل تحقيق هذا الأمر من خلال تطوير معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة الشركات ، و تنفيذاً لهذا الامر أصدر معهد المدققين الداخليين "IIA" معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية أذ أصدرت معايير التدقيق الحديثة في مجموعتين و كما يأتي :

أولا: معايير الصفات " Trail Standards " " سلسلة الآلف " :

و هي عبارة عن مجموعة مكونة من اربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و التي تتناول سمات و خصائص الشركات و الأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها و هي كما يأتي :

معيار رقم 1000 الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي و الغرض من السلطات الممنوحة لهم و وجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة .

- **معيار رقم 1100** الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي و الموضوعية في أداء هذه الأنشطة و الموضوعية في أبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين .
- **معيار 1200** البراعة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي و بذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
- **معيار 1300** جودة التدقيق الداخلي و خضوعه لعمليات التقويم و التحسين .

ثانيا: معايير الأداء " Performance Standards " " سلسلة الآلفين " :

و هي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و التي تصف أنشطة التدقيق الداخلي ، و المعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة و هي :

- **معيار رقم 2000** أدارة نشاط التدقيق الداخلي و التي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي ان تتميز هذه الإدارة بالكفاءة و الفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة .
- **معيار رقم 2100** طبيعة عمل التدقيق الداخلي ، أذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقويم و بالمساهمة في تحسين أدارة المخاطر و الرقابة و السيطرة و حوكمة الشركات
- **معيار رقم 2200** تخطيط مهمة العمل
- **معيار رقم 2300** أداء مهمة العمل ، أذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد و تحليل و تقويم و تسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها .
- **معيار رقم 2400** توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت و الطريقة المناسبين .
- **معيار رقم 2500** متابعة التقدم و هذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل و يتولى مسؤولية الحفاظ عليه و مراقبته و إيصال النتائج للإدارة.
- **معيار رقم 2600** قبول الإدارة للمخاطر ، بما أن تقويم و تحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله

الإدارة من المخاطر و إذا أحس أن انه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا و إذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب .

ثالثا: معايير التدقيق الجزائرية:

أصدرت الجزائر بمقتضى المقرر رقم 150 المؤرخ في 25 أوت 2015 أربعة معايير جزائرية للتدقيق والموضوعية تحت حيز التنفيذ تتمثل هذه المعايير في: (المعايير الجزائرية للتدقيق، 2015)

- المعيار الجزائري للتدقيق –300– تخطيط تدقيق الكشوف المالية: يدرس المعيار م.ج.ت 300 التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية.
- المعيار الجزائري للتدقيق –500– العناصر المقننة: يعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل الى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.
- المعيار الجزائري للتدقيق –510– مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية: يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في اطار مهمة التدقيق الأولية
- المعيار الجزائري للتدقيق –700– تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية: يعالج هذا المعيار م.ج.ت مايلي:

– التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية.

– شكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية ويكون قد أدى الى صياغة رأي غير معدل.

أما المقرر رقم 23 المؤرخ في مارس 2017 فقد تتضمن المعايير الآتية: (يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، 2017)

- **المعيار الجزائري للتدقيق –520– الإجراءات التحليلية:** حيث يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارهم مراقبة مادية في جوهرها، وإلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.
- **المعيار الجزائري –570– استمرارية الاستغلال:** يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الادارة لفرضية استمرارية الاستغلال في اعداد الكشوف المالية.
- **المعيار الجزائري للتدقيق –610– استخدام أعمال المرفقين الداخليين:** عالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي اذا تبين له طبقا لأحكام المعيار م ج ت 315، أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.

- **المعيار الجزائري للتدقيق –620– استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق:** يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير.

ويتمثل الغرض من المعايير في:

- توجيه الإلتزام بالعناصر الإلزامية في الإطار الدولي للممارسات النهائية.
- توفير إطار مرجعي للأداء وتطوير مجال واع للقيمة المضافة لنشاطات التدقيق الداخلي.
- إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
- تقرير وتحسين عمليات وممارسات المنشأة.

المطلب الثالث: صلاحيات ومسؤوليات عملية التدقيق الداخلي

إن أهم العناصر التي تدعم نجاح وظيفة التدقيق الداخلي هو مكان دائرة أو قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة ومقدار الدعم الذي تلقاه في مجلس الإدارة من خلال اقتناع هذه الإدارة بأهمية الخدمات التي تؤديها عن طريق تدخلها في تحديد نطاق عملها ورسم سياستها المبدئية فالإدارة العليا تستطيع الرفع من كفاءة التدقيق الداخلي والزيادة في فعاليتها من خلال عدة مجالات.

أولا: وضع السياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي

فمجلس الإدارة في الغالب هو الذي يحدد الاتجاه العام لدائرة أو قسم التدقيق، وكذلك يرسم لها حدود مسؤوليتها ويصادق على خططها وبرامجها، وهذا يعني أنه كلما كان مجلس الإدارة مرنا مع هذه ويدرك احتياجاتها ويترك لها حرية العمل، كلما زاد ذلك كفاءة وفعالية الخدمات التي تؤديها. (مبارك، 2006)

ثانيا: متابعة الإجراءات التصحيحية التي تتضمنها توصيات التدقيق الداخلي

إذ أن متابعة أهم العناصر المهمة في عملية أي تدقيق، فكون إدارة التدقيق الداخلي ليست إدارة تنفيذية، وإنما توصي للإدارة بضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية للانحرافات، لذلك فإن الجهات التنفيذية تقوم بإجراءات التصحيح إذ تسلمت الأوامر من الإدارة العليا الخاصة تتابع نتائج ذلك التصحيح بنفسها. (الجودة، 2001)

ثالثا: منع التأييد لبرامج التدقيق الداخلي ودعمها بشكل معلن

عندما يتضح للعاملين في المؤسسة بأن الإدارة العليا تؤيد برامج التدقيق الداخلي وتصادق عليها فإن المعوقات التي قد يضعها هؤلاء العاملون أمام عمليات التدقيق تقل إلى حد ما ، مما يعني رفع مستوى خدمات هذه الوظيفة

ومن أجل الوصول إلى نظام تدقيق داخلي فعال يجب أن تشمل الخطوط العريضة لصلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي على الحد الأدنى للأمور التالية: (لسلوس، 2004)

- أعطاء الحق للمدقق الداخلي للحصول على أية معلومات يراها ضرورية للتدقيق والاطلاع على السجلات المالية، المستندات، السجلات الموجودة داخل المنظمة لعلاقة مثل هذه الأمور بعملية التدقيق.

- تحديد صلاحيات التي تخول المدقق الداخلي بتأدية عملية الرقابة والتدقيق المالي على العمليات المختلفة على مدى تماشيها مع القوانين والأنظمة والتعليمات وغيرها من أنواع التدقيق المتعلقة بالعمليات التشغيلية والأداء على سبيل المثال.
- تحديد أية قيود أو محددات يجب على المدقق الداخلي ملاحظتها عند قيامه بمهمة التدقيق، فعلى سبيل المثال يجب ألا يعطي المدقق الداخلي مسؤوليات تشغيلية أو أية صلاحيات تتعلق بالأنشطة التي يقوم بها المدقق بتدقيقها، كما يجب أن ألا يعطي أية مهمات لا تقع ضمن حدود قدرته وخبراته ومؤهلاته، أو أن يقوم بوضع أنظمة وإجراءات سوف يقوم هو نفسه في نهاية الأمر بمراجعتها وتدقيقها عند قيامه بمهمة التدقيق.
- تحديد مبادئ وقواعد التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما والالتزام بها من قبل المدققين الداخليين.

وقد بينت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدقيق الداخليين LLA في الو.م.أ، أن على وظيفة التدقيق الداخلي مراجعة العمليات والبرامج من ثم انجازها حسب ما هو مخطط لها، كما بينت هذه المعايير بأن الأساس لنشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون على شكل وثيقة رسمية مكتوبة تحدد هدف التدقيق الداخلي وصلاحياته ومسؤولياته، وكذلك يجب أن هذا النظام: (Belaid, 2005)

- وضع نشاط التدقيق الداخلي داخل المؤسسة.
- إجازة الوصول إلى سجلات والموظفين والممتلكات المتعلقة بعملية التدقيق.
- تحديد نطاق أنشطة التدقيق.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي كأحد آليات نظام حوكمة الشركات

التدقيق الداخلي يساعد الشركة على تحقيق أهدافها وتحسين مستوى أدائها، وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها وتقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركة وضمان صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها مما يؤكد على جودة ممارسة الشركة لأعمالها ، حيث أكدت لجنة كاتي بيري على مسؤولية المدقق الداخلي في اكتشاف الغش والتزوير وهذه نتيجة لاستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي و تبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها بلجنة التدقيق

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

أولا: ما هي حوكمة الشركات

نشأة مفهوم حوكمة الشركات: أدى ظهور نظرية الوكالة التي جاءت لتسليط الضوء التي تظهر نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة الشركات والمساهمين، والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة. (سفيان، 2009)

ففي سنة 1976 (trébuq, 2003) عمل كل jensen and me clings على الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهمية في الحد أو التقليل من المشاكل التي تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة ، وقد تبع ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية التي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس الإدارة، مما يساعد على جذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، هذه ما حث بعض الهيئات العلمية والمشرعين في العديد من دول العالم على إصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية الالتزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ. (الغني، 2006)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة والإشراف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تنشط فيه، مثل هيئة الأوراق المالية(sec) securities exchange commission ، بالإضافة إلى تطور مهنة المحاسبة والتدقيق الذي ساهم في زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإلزام الشركات خاصة المسجلة أسمائهم لدى البورصات بحتمية تطبيق مبادئها. (الوردات ع.، 2014)

كما أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية (CALPERS) THE california public Employees Retirement system)على تعريف وأهمية دور حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين (سليمان، 2006)

كما تم إصدار Sarbanes Oxley Act في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى الشركات الأمريكية سنة 2002، حيث ركز على حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء الغير التنفيذيين في مجال الإدارة والشركات.

أما في المملكة المتحدة فقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، بعد انهيار كبريات الشركات الأمريكية والأوروبية آنا ذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف إلى القلق على استثمارهم وجعل الحوكمة في المملكة المتحدة تدرك أن تشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني خلل ما، الأمر الذي دفع بورصة لندن للأوراق المالية لتشكيل لجنة كادبوري 1991 التي تضمنت متمثل عن الصناعة البريطانية، وتمثلت مهمتها في وضع مشروع الممارسات المالية لمساعدة شركة في تحديد تطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب تلك الشركات الخسائر الكبيرة، وفي عام 1992 تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة والذي يؤكد على أهمية حوكمة الشركات من اجل زيادة في ثقة المستثمرين في إعداد وتدقيق القوائم المالية ، وبالرغم من أن توصيات هذا التقرير غير ملزمة للشركات المسجلة أسهمها في بورصة لندن إلى أن البورصة تجبر الشركات على أن تحدث في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات كما ركز على دراسة العلاقة بين الإدارة والمستثمرين، ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في الشركات والحاجة إلى لجان التدقيق فاعله (سليمان، 2006)

هذا وقد أشار تقرير إلى دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ودعوة إلى فصل مسؤوليات وصلاحيات كل الطرفين،بعدها توالت التقارير عن هذه اللجنة وظهرت العديد من التقارير المتعلقة بحوكمة الشركات، دور مجالس إدارة الشركات، أنظمة الرقابة الداخلية اللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم إدارة المخاطر مثل Report Humble عام 1995 Higgs and Smith عام 2003.

وقد تعززت فكرة مفهوم حوكمة الشركات اثر نتيجة جهود المبذولة البارزة أعقاب الأزمة الأسيوية التي حدثت في أسواق تايلاند وماليزيا عام 1997 ومتابعها من فضائح مالية أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمصارف الكبرى العالمية، قد اهتزت ثقة المستثمرين والمساهمين بمختلف الشركات، سواء كانت وطنية أو متعددة الجنسيات، وذلك لعدم قدرة التشريعات وهيئات الرقابة على التنبؤ بفشل شركات الأعمال وما يقوم به أصحاب القرار من تجاوزات إدارية قانونية للحصول على منافع خاصة دون المساهمين الاطلاع على تلك التجاوزات (الوردات خ.، 2006)

وعليه كان البحث عن سبل ووسائل الرقابة على أعمال الشركات والمصاريف من طرف المؤسسات الدولية المالية النقدية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وذلك قصد الحفاظ على حقوق المساهمين وضمان قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بعيدا عن الفساد المالي والإداري، وتمثلت أول محاولة دولية في إصدار مبادئ حوكمة الشركات من طرف

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم تنقيحها وتحديثها في طبعتها الثانية عام 2004، حيث تدور معظمها حول السبل الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال، التي تساعد على استقرار الاقتصاد ككل، وهي تلك الخطوط التي حرصت المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية على فيها من أجل الحفاظ على سلامة استقرار الاقتصاديات ككل (موسي، 20110) .

2. تعريف حوكمة الشركات: تعدد التعريفات حوكمة الشركات بتعدد كتابها واختلاف وجهات نظرهم وكذا لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية ، والاقتصادية، المالية والاجتماعية للشركات، وقد تم تقسيم مفهوم حوكمة الشركات إلى المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي

1.2 . مفهوم الحوكمة اللغوي :الحوكمة من المصطلحات التي انتشرت على المستوى الدولي والإقليمي، حيث يشير إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزيGouvernance ، أما مصطلح حوكمة الشركات فهو ترجمة للأصل انجليزي لمحاولات والمشاورات بين خبراء اللغة العربية بمجمع اللغة العربية إلا من جهة ، والخبراء الاقتصاديين والقانونيين من جهة أخرى، وقد برزت ترجمة أخرى لنفس المصطلح، مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية وغيرها من المصطلحات، أن أكثرها شيوعا وتداولا من طرف الباحثين و الكتاب هو مصطلح الحوكمة المؤسسية أو حوكمة الشركات، ويتضمن مصطلح الحكومة العديد من الجوانب منها (المشهداني)

ـ الحكمة : ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد .

ـ الحكم : من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك .

. **الاحتكام** :يقتضيه من رجوع مرجعيات أخلاقية وثقافية إلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

. التحاكم :طلب للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين .

2-2-مفهوم حوكمة الشركات

اصطلاحا :تجدر الإشارة إلى أنه، وعلى المستوى العالمي، تعريف موحد متفقا عليه وكافي بذاته، وذلك بسبب تأثر هذه الأخيرة بالاختلافات الموجودة في التشريعات والممارسات المتعلقة بأنشطة الشركات. (داودي، 2009)

ونظرا لتزايد الاهتمام بمفهوم الشركات حراسة العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة ومن بين هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD ، عرفت حوكمة الشركة على أنها "مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس والملاك وجميع أطراف التي لها علاقة مع الشركة ، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة، الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية. (سهام، 2016)

ومن خلال التعريفات سالفة الذكر يتبين أن الحوكمة تتمثل في مجموعة القوانين والقواعد الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحية والفعالة لإدارة المنظمات وتحقيق أهدافها.

ثانيا: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

1- أهمية حوكمة الشركات: ازدادت اهمية حوكمة الشركات في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي مست العديد من الشركات العالمية ، خاصة ما حدث بعدد من أسواق دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ،

نتيجة لحالات الفشل الإداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح الشركات بنسب مبالغ فيها، والسعي لتحقيق الربح السريع وعدم الالتزام بمحددات وسلوك المهني والأخلاقي، مما سبب في حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لشركة عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، وهذا ما جذب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وتأكيد أهمية التي برزت آثاره بوضوح من خلال تحقيقه للمزايا التالية: (هاجر، 2012)

– تسعى حوكمة الشركات تعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق، واستمرارها على المستوى الدولي، الإقليمي والمحلي في بيئة تفاعلية عالية، إضافة إلى تجنيب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي .

– أن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات أصبحت أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية ساعد في ذلك أدوات فعالة للرقابة على مجالس إدارة الشركات، والتزاماتها لإعادة هيكلة هذه المجالس وتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة.

– تبرز أهمية الحوكمة من خلال محاولة التقليل من مشاكل الوكالة الناتجة عن الفصل بين ملكية الشركة والتسيير أي بين المساهمين والإدارة الشركة وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومن تعارض المصالح بين هذه الأطراف .

– الحوكمة الشركات دور مهم في جذب الاستثمارات سواء كانت أجنبية او محلية، كما تساهم في الحد من هروب رؤوس أموال وازدياد فرص التمويل .

– ساهم حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة .

– تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة داخلية ، وتحقيق الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

2– أهداف حوكمة الشركات: سعت معظم الوحدات الاقتصادية لمختلف الدول إلى تطبيق حوكمة الشركات ووضع التشريعات المختلفة لها لأنها تشمل مجموعة من الأهداف والمزايا أو الدوافع، التي يمكن تلخيصها في العناصر التالية: (هاجر، 2012)

–الحد من مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التنسيق الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين (سواء كانوا اقلية او أغلبية وتعظيم عوائدها) ، الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة .

– تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز العدالة وشفافية وإعطاء الحق لأصحاب المصالح في محاسبة ومسائلة الإدارة ورفع درجة ثقتهم بها.

– الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركات من خلال تعميق ثقافة التمسك بأخلاقيات المهنة والالتزام بالقوانين والمبادئ والضوابط الرقابية المتفق عليها، وكذا تحسين صورة الشركة وتحسين عملية صنع القرار فيها .

– محاربه الفساد بكل أنواعه، سواء إداري أو مالي أو محاسبي

– توسيع دور المراقبين لأداء الشركة بحيث يضم المساهمين، عاملين، الموردين، العملاء، المعترضين، المدقق الداخلي والمدقق الخارجي .

– تحسين الأداء المالي للشركة وتعظيم القيمة الاسمية لإسهامها، وتدعيم تنافسية الشركة في الأسواق المالية العالمية خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة ، والسعي لزيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية .

– تدعيم دور لجان التدقيق في ممارسة وظيفة الرقابة على الأداء الإداري والمالي لمختلف أنشطة الشركة .

– خلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين وبين مهام ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة .

– إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقيات في منظومة صنع القرار.

– التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بجانب الاقتصاد الوطني الوقوع في أزمات المالية .

يكمن هدف الحوكمة مماسبق: في وضع قواعد ومبادئ لادارة ومراقبة المنظمات من أجل تحقيق العدالة والشفافية وضمان الحق في المساءلة وكذلك حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المنظمات وتوزيع الأدوار والمسؤوليات من خلال هياكل تنظيمية محكمة.

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر لدعم حوكمة الشركات وتحسين الأداء

نشاط التدقيق الداخلي متابعة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر في الشركة، وتقييم المخاطر في المجالات التي يتم تدقيقها ورفع نتائج ذلك التقييم إلى الإدارة العليا أو لجنة تدقيق أو الإثنين معا .

أولا: ماهية إدارة المخاطر

إدارة المخاطر مهمة لتحديد الحوادث التي يمكن أن تؤثر سلبا على أداء الشركة، وتسيير المخاطر ضمن الحدود المقبولة فإن إدارة المخاطر تهدف إلى توفير ضمانات معقولة بأن المخاطر متحكم فيها من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الشركة.

1- تعريف المخاطر: يعتبر الخطر والمخاطرة مصطلحات مرتبطة فيما بينها لكنها لا تحمل نفس المعنى، حيث أن الخطر السبب في حدوث الخسائر، خطر انخفاض الأسعار، خطر الحريق أو السرقة أو غيرها من مسببات الخسارة ، أما بالنسبة للمجازفة فهي الحالة التي قد تخلق أو تزيد من فرص حدوث الخسارة بسبب خطر ما، في حين أن المخاطرة تعرف على أنها الحالة التي يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن نتيجة المرغوبة أو المتوقعة لأسعار الفائدة (الهادي، 2012)

2- **تعريف إدارة المخاطر** :تعتبر إدارة المخاطر على أنها تنظيم متكامل يرتكز على مجموعة من الأساليب تهدف الى مواجهة المخاطر بأفضل الطرق واقل التكاليف، وذلك من خلال اكتشاف الخطر، تحليله، قياسه، تحديد وسائل لمواجهته ثم اختيار أفضل وسيلة لذلك.

تعريف إدارة المخاطر على أنها "عملية موضوعة ومنفذة من طرف مجلس الإدارة، الإدارة العامة والإدارة ومجموع المساهمين في الشركة ، صمم لتحديد الحوادث المحتملة التي يمكن أن تؤثر على أداء الشركة وتسيير المخاطر ضمن الحدود المقبولة تهدف إلى توفير ضمانات معقولة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الشركة "يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر، وتحميل هذا الدور على المدارة الآخرين تسيير المخاطر كلهم حسب نشاطه. (الصمد، 2010)

ونستنتج أن تعريف ادارة المخاطر على أنها النشاط الاداري الذي يهدف إلى التحكم في المخاطر وتقليلها إلى مستويات مقبولة وبشكل أكثر تحديدا أنها عملية تحديد المخاطر التي تواجهها الشركة أو المؤسسة وقياسها والتحكم فيها وتقليلها.

ثانيا: ماهية تدقيق إدارة المخاطر

برنامج إدارة المخاطر ينبغي أن يخضع بشكل دوري لعملية تدقيق شاملة تسمى تدقيق إدارة المخاطر من طرف مدقق داخلي، وبما أن أعمال تدقيق إدارة المخاطر يمكن أن تؤدي بواسطة طرف خارجي إلى أنها يمكن أن تؤدي داخليا أيضا .

- تعريف تدقيق إدارة المخاطر :يقصد بتدقيق إدارة المخاطر على أنه " مراجعة تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر و هو مصمم لتقرير إذا كانت أهداف ملائمة الاحتياجات الشركة وما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم (حماد)

والجدير بالذكر أن معهد المدققين الداخلين أشار إلى أن تقييم وإدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي، عديد من المعايير المهنية لمعهد المدققين الداخلين والتي تعبر عن أهمية انخراط التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر بالشركة ، تنص المعايير المهنية لمعهد المدققين الداخليين في معيار الأداء 100 على أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يساعد الشركة على تعرف على

التعرضات الهامة المخاطر وتقييمها والمساهمة في تحسين أداء المخاطر والنظم الرقابية أما معايير الأداء 2110 _ AI يوضح أن " نشاط التدقيق أن يراقب ويقيم فعالية نظام إدارة المخاطر بالشركة" (الوردات ع.، 2014)

ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر

« أن لصدور الإطار الجديد لمعايير ممارسة مهنة التدقيق الداخلي عام 1999, والمعدلة سنة 2004 ، وغيرها من القوانين أهمية في التأكيد على أن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن دور مهم في إدارة مخاطر الشركة ، حيث جعلت من التدقيق الداخلي دعامة أساسية يستعان بها في تقويم أنظمة إدارة المخاطر من أجل تقويتها و تحسينها، ملكه من خلال قيامه بما يلي :(الرحمان)

- مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا على رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر وذلك بتقديم اقتراحات وخدمات استشارية .
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر .
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر على مستوى الشركة، وسرعة الإبلاغ عنها والعمل على معالجتها.
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم فعالية إدارة المخاطر، وتحديد نقاط الضعف والانحرافات فيها .

ومن هنا يتضح أن العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر هي علاقة وطيدة، التدقيق الداخلي يعتبر أحد الأدوات لا من طرف الشركات من أجل تقوية وتحسين الطرق التي تدير بها مخاطرها، واهم التي يتولى المدقق الداخلي وتقييمها وإدارتها تتمثل في عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية ، الفشل في اتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين.، ضياع الأصول، الاستخدام غير الكفء للموارد، والفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.

نجد أن العلاقة علاقة تكاملية حيث يسعى التدقيق الداخلي جاهدا لتقديم أنشطة استشارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر ويجب أن توفر الأنشطة التأكدية الأخرى ضمانا معقولا بشأن موثوقية وملاءمة المعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال تقرير يتم تقديمه إلى مجلس الإدارة بما يتوافق مع ماهو وارد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والتي يجب تكييفها وترجمتها إلى واقع التدقيق الداخلي وضرورة الاهتمام والعناية اللازمين في هذا العمل حتى يتمكن من تحقيق أهداف المؤسسة»

رابعا: اثر إدارة المخاطر من طرف المدقق الداخلي على حكومة الشركات

«يعمل التدقيق الداخلي على إضافة قيمة للشركة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول بأن المخاطر التي تواجهها شركة تدار بفعالية، وكذا من خلال التحسينات تقدمها في مجال إدارة المخاطر، وتدقيق إدارة المخاطر حيث أن وظيفة الداخلي قد اتسع نطاقها من دورها التقليدي المتمثل في التدقيق المالي الى التدقيق الإداري ثم الى التركيز على إضافة قيمة للشركة من خلال تدقيق إدارة المخاطر، والإفصاح عن مختلف المخاطر التي تواجه الشركة بكل شفافية، وهذا ما يؤدي الى طمأنينة وزيادة ثقة المساهمين وأصحاب المصالح على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومه الاداره تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي ومنظم وهذا يساهم في دعم حوكمة الشركات». (الرحمان)

«توجد ضمن المعايير المهنية لمعهد المدققين الداخليين، معايير تعبر عن أهمية مساهمة التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر في الشركة، حيث إن المعيار رقم 2,100 وعشره يشير الى انه ينبغي ان يساعد نشاط التدقيق الداخلي للشركة، وذلك عن طريق تحديد وتقييم التعرض الجوهري للمخاطر، كما ينبغي أن يعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وهذا يساهم في تفعيل ودعم حوكمة الشركات.

فحسبه تعريف معهد المدققين الداخليين الذي يعرف الحوكمة على انها " العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخلصة من ممثلي أصحاب المصالح في الشركة، من اجل توفير الاشراف على ادارة المخاطر فيه ."التالي فإن اهتمام التدقيق الداخلي

وإدارة المخاطر والتدقيق إدارة المخاطر، اضافة الى تقييم نظام الرقابة الداخلية يعزز من دعمه للتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات». (المشهداني)

المطلب الثالث :دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى حوكمة الشركات

« تزايد الاهتمام بالرقابة الداخلية في بداية التسعينات، حيث على هذه الفترة ظهرت الفضائح المالية والاقتصادية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان من بين أسبابها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية للشركات.

اولا: ما هي الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من النظم الرئيسية والهامة لأي مشروع، حيث تعتبر نقطة البداية مهام المدقق الخارجي والأساسي الذي يرتكز عليه عند إعداده البرنامج تدقيق وتحديد ماذا الاختبارات الذي سيقوم بها، وهذا يعتمد على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية .

مفهوم الرقابة الداخلية :أخذ مصطلح الداخلية في الفترة الأخيرة محل مصطلح الضبط الداخلي والذي كان يستعمله المحاسبون ورجال الأعمال في الماضي، كان يقصد بها الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة للمحافظة على النقدية والأصول الأخرى واكتشاف الأخطاء للمحافظة على دقة الحسابات، كما أن هذا التغيير في المصطلح تبعه توسع في مفهوم وإعراب الرقابة الداخلية وأصبح الضبط الداخلي احدى حلقاتها». (الالوسي، 20142013)

نتيجة للدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح الشركات، فقط حظيت باهتمام الهيئات المحاسبية المتخصصة التي سعد الى تطور مفهوم الرقابة الداخلية بصورة مستمرة.

وكان أول تعريف الرقابة الداخلية هو تعريف جمعية المدققين الأمريكيين والذي ينص على أن الرقابة الداخلية هي الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة، من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر. (جمعة ل.، 2000)

والملاحظة أن المفهوم التقليدي للنظم الداخلية هو حماية أصول المشروع والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر، غير أن المفهوم الحديث لنظم الرقابة الداخلية اتسع نطاقه، واصبح يقصد بالرقابة الداخلية كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها اختيار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها، فاءه العمل والتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة. (سلامة، 2010)

وكتعريف شامل مماسبق: هي عملية لضمان تحقءيق أهداف المنشأة بفاعلية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والرقابة الداخلية.

ثانيا :دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

والتدقيق الداخلي يعتبر من بين أهم عناصر الرقابة الداخلية، ودور المدقق الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية، وكذا تقييم هذه الإجراءات ماذا توفير مقومات نظام الرقابة الداخلية .

إضافة إلى ذلك الفعالة من مجلس الإدارة ووجود قسم تدقيق داخلي فعال يمنع هيمنة الإدارة على هيكل الرقابة الداخلية، كما يشكل عائقا أمام عمليات الغش التي قد تقوم بها الإدارة .

1 ـ العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي :يعتبر التدقيق الداخلي من بين الأدوات التي تستخدم للتحقق من الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها في الشركة، يتولى المدققون الداخليون عملية التحقيق والتقييم لهيكل الرقابة الداخلية،

ومدى الكفاءة في تنفيذ الوحدات المختلفة داخل الشركة للأعمال المسندة إليهم، كما يتولى المدققين الداخليين تقديم التقارير والنتائج التي يتوصلون إليها و توصياتهم إلى الإدارة العليا (حماد)

«تقع مسؤولية وضع نظام الرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه، والإدارة تعتمد في متابعة أداء هذا النظام على المدققين الداخليين، وإذا أخذنا في الاعتبار أن تطور أي نظام للرقابة الداخلية يرتكز على أربع مسؤوليات أساسية هي وضع الإجراءات الرقابية. تطبيق الإجراءات الرقابية، اختبار مدى الالتزام بها واخيرا تقييمها .(جمعة أ.، التدقيق الداخلي والحكومي، 2011)

حيث ان مسؤولية المدقق الداخلي تقتصر فقط على اختبار الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها في حين أن مسؤولية وضع الإجراءات الرقابية تقع على كل من الإدارة التكتيكية والإدارة التنفيذية، أما تطبيق هذه الإجراءات فتكون على الإدارة التنفيذية بتغيير نظام الرقابة الداخلية بحثا عن أفضل تحسين ممكن، ويقوم ايضا قسم التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ولكن بطريقة أكثر تنظيما وشمولية مقارنة بما تقوم به الإدارة ذاتها، حيث يقوم المدقق الداخلي بتقييم بعدين لنظام الرقابة الداخلية وهما تصميم النظام والفعالية، والمعروف أن التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية هو التصميم الفعال هو الذي يحقق ما تم تصميمه من أجله.

وعلى ضوء العرض السابق الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي تتضح العلاقة على أنها علاقة تكاملية حيث تحدد الرقابة الداخلية الضوابط التي على أساسها يجب إدارة نشاط المؤسسة، والتدقيق الداخلي هو نشاط اكتشاف يساعد على تأكيد تنفيذ الضوابط الداخلية، مما يؤكد علاقة التكامل هي تطابق الأهداف بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وكلاهما يهدف إلى حماية المؤسسة وتحقيق الأهداف.

2. أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية :يمثل فريق موظفي التدقيق الداخلي في اي شركه عنصرا أساسيا في الرقابة الداخلية حيث يتولى المدققون عملية التحقق والتقييم لهيكل الرقابة الداخلية، وذلك بهدف الحصول على تأكيد بأن النظام يعمل بشكل جيد ثم يقوم المدقق الداخلي بعرض تقيمه على الإدارة العليا ولجنة التدقيق مما يجعله طرفا أساسيا في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك كوظيفة استشارية، لكن دوره الاستشاري يعني عدم حضارته في وضع الإجراءات الرقابيه وذلك حتى يستطيع بموضوعية وحيادية القيام بعملية التقييم، كما ان قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق أهداف هذه الإجراءات وأهداف الشركة ككل، ولكي يقوم المدقق تقييم نظام الرقابة الداخلية يجب عليه اختيار الأسلوب الذي يتبعه وذلك بناء على طبيعة وحجم الشركة أو النشاط الذي تزاوله.

وفيما يلي شرح مختصر لأكثر الأساليب شيوعا بين المدققين:

2 **.1. أسلوب قوائم الاستقصاء(الاستبيانات** :(الاستبيانات عبارة عن قائمه تحتوي على أسئلة تتعلق بنظام الرقابة الداخلية على النشاطات والعمليات المختلفة، قائمة الاستبيان مكونة من عدة أجزاء لكل جزء منها يتعلق بإحدى مجالات النشاط، مثلا تقييم إجراءات الرقابة الداخلية على الأصول الثابتة وتكون الإجابة عن هذه الأسئلة أما بنعم ويدل على إتباع الإجراء السليم وتعني قوة النظام، أما إذا كانت الاجابة لا فيدل ذلك على عدم إتباع الإجراء السليم وتعني ضعف النظام، جمع الإجابات يتم تحليلها وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام الرقابي، وعادة تكون قائمة الاستبيان مقسمة خانه للأسئلة، خانة للإجابات وتقديم الملاحظات، كما يقوم عادة بالإجابة على أسئلة الاستبيان من لهم دراية بإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالشركة، كل جزء من أجزاء الاستبيان يقوم بالإجابة عليه الأشخاص الذين تربطهم علاقة به.

2.2. الأسلوب الوصفي للرقابة (التقرير الوصفي :(يستخدم أسلوب كبديل لطريقة قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لاعتقاد البعض أن طريقة الاستبيان تعاني من بعض العيوب، من بينها ان الأسئلة الواردة في قائمة الاستبيان هي أسئلة عامة وغير مرنة كما أن طول القامة يجعل مهمة الإجابة على الأسئلة مملة وروتينية، مما يؤدي لعدم الجدية في الإجابة، ويتوفر أسلوب التقرير

الوصفي على درجة أكبر من المرونة مقارنة بالأسلوب السابق، حيث يقوم المدقق كتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية المتبعة في تنفيذ مختلف العمليات، وعن تدفق المعلومات والبيانات بين الأقسام والوظائف ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، وعن طريق الملاحظة، الاختبار، الاستفسار وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في الشركة.

2 .3. **أسلوب خرائط التدفق(خرائط النظم): يعتبر** هذا الأسلوب من الأساليب الحديثه التي انتشر استعمالها لجمع معلومات عن نظام الرقابة الداخلية وهو تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية ويتم تصميمها بغرض وصف تدفق العمل لأن ما يميز هذا الأسلوب هو استخدام عدة رموز في إعادة خرائط النظم وهي رموز متعارف عليها عالميا، حيث تعتبر هذه الخرائط وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات. عناصر الرقابة المحاسبية والإدارية، تقييم العمل بين الوظائف المختلفة ومخرجات النظام السجلات وغيرها، وهذه الخرائط قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للشركة، ففي هذه الحالة يكون المدقق وفحصها باريها وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات واكتشاف أي نقاط ضعف فيها إذا كانت هذه الخرائط موجودة فعلى المدقق أن يقوم بتصميم خرائط التدفق بعد حصوله على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات والوظائف المختلفة.

3. مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية: والتدقيق الداخلي وظيفة قيمة مستقلة داخل الشركة، وهي نوع من الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى فحص وتقييم كفاءة التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لتحسينه، كما يقوم عادة بالتحسين عن الرقابة الداخلية لكنه لا يتدخل مباشرة في وضع النظام.

تتضمن عملية فحص وتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية لأي شركة خمس خطوات نستعرضها كما يلي (بوتين، 2008) :

1.3. جميع الإجراءات :يتعرف المدقق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة والتي تعتبر كدليل عن القيام بعملية ما، مثلا وثائق وفواتير عملية البيع، ويقوم بتدوين ملخصات بالنسبة مصالح والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها، ويمكن له أيضا استعمال استمارات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها شرحا لكل جوانب العملية.

3 . 2. اختبارات الفهم :يعد إعداد المدقق لخرائط التدفق كتابي، يحاول في هذه المرحلة التحقق من فهمه للنظام المتبع وذلك من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق، وهذا التجنب انطلاقا من أسس خاطئة، آلية البيع يأخذ المدقق بعد طلبيات الزبائن بسندات السلع كما يقارنها بفواتير البيع المحررة وتحركات الجرد عبر مختلف الأماكن، وهذا الاختيار ذو أهمية محدودة لأن الهدف منه هو تأكيد المدقق من أن الإجراءات موجودة ومفهوم وانه أحسن تلخيصه، وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه .

3.3. الأولى لنظام الرقابة الداخلية :لماذا على الخطوتين السابقتين يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية، وذلك باكتشافه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الأولي للعمليات) ، ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها ارتكاب أخطاء و تزوير) ، حيث يستعمل في هذه الخطوة غالبا استمارات مغلقة، أي الذي تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها أما بنعم(جواب ايجابي) أو بلا(جواب سلبي) ، وفي النهاية هذه المرحلة يستطيع المدقق تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه، وذلك من الناحية النظرية للنظام محل الفحص .

3. 4 اختبارات الاستمرارية (التأكد من تطبيق النظام : (يتأكد من خلال هذا النوع اختبارات من أن نقاط القوة التي إليها في التقييم الأولي للنظام هي فعلا نقاط قوة مطبقة في الواقع و بصفه دائمة ومستمرة، تعتبر اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمدقق أن يتأكد من أن الإجراءات التي راقبها هي فعلا مطبقة باستمرار ولا تحمل أي خلل.

5. التدقيق النهائي لنظام الرقابة الداخلية: بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المدقق منها التحقق من ضعف النظام وسوء سيرته في حالة اكتشافه لوجود الفعل لنقاط الضعف أو سوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة ، التي تم التوصل إليها في مرحلة التقييم الأولى لنظام الرقابة الداخلية.

و بالاعتماد على النتائج التي توصل إليها المدقق الداخلي (نقاط القوة، نقاط الضعف) ، بحوصلة ذلك في وثيقة شاملة تمثل تقريرا حول نظام الرقابة الداخلية، يقدمها إلى الإدارة مبينا فيها أثر ما توصل آلية على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات، وبالتالي ينبغي من أجل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتطبيق محتواه وجود موظفين ذوي كفاءات عالية وإخلاص في العمل ويؤمنون بأن تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يمثل تحقيقا لأهدافهم.

في الأخير يمكن القول أن مجرى نظام الرقابة الداخلية في أي شركة لا يعني بالضرورة أن هذا النظام مطبق فعلا في العمليات والنشاطات المختلفة، لهذا يقوم المدقق بإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من أن المعلومات المتحصل عليها عن طريق إحدى أساليب التقييم المذكورة سابقا تتفق مع ما هو مطبق عمليا، وبعد التقييم العملي يقوم المدقق بإعداد تقرير خاص بنظم الرقابة الداخلية يبين فيه كافة نواحي الضعف والعيوب إن وجدت في الإجراءات المختلفة، التوصيات والإرشادات التي من شأنها علاج هذه العيوب ونقاط الضعف في نظام الرقابة، ومنه فإن التدقيق الداخلي يعمل على فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في الشركة، ويحدد مختلف نواحي القصور القائمة ، حيث يعني الفحص تدقيق الأحداث والوقائع، ويعني التقييم التأكد من أن كل جزء من الشركة موضع مراقبة (reda, 2007) .

ثالثا: انعكاسات تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية على حوكمة الشركات

يعد وجود إدارة التدقيق الداخلي في الشركة من أهم عناصر ومقومات نظام الرقابة الداخلية الفعالة خاصة في الشركات كبيرة الحجم، حيث أنها تعتبر أداة مهمة لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة المتبع في تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق التحقق من أن التنفيذ تم وفقا لما هو وارد في اللوائح والتنظيمات، وبالتالي فهي تساعد إدارة الشركة على القيام بمسؤولياتها عن طريق فحص وتقييم وإجراء الرأي والسياسات والخطط والإجراءات والسجلات، كما يساعد التدقيق الداخلي في دعم الهيكل الرقابي والعمل على تقديم المقترحات بشأن التحسين المستمر لنظام الرقابة ، وبالتالي رفع كفاءة وربحية الشركة وتعزيز الثقة فيها .(الصمد، 2010)

حيث يساعد التدقيق الداخلي على إنجاح حوكمة الشركات، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة، من خلال الرقابة الداخلية التي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي، في التدقيق الداخلي يساعد على حماية أموال الشركة والخطط لأداء أموال الموضوع من مختلف أوجه الاختلالات والتلاعبات ، وذلك من خلال البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة المساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابة المعتمدة ، الشعور بالراحة لدى المساهمين ومختلف أصحاب المصالح وزيادة ثقتهم بأن حقوقهم ومصالحهم في أمان، وهذا ما تهدف مبادئ حوكمة الشركات، وما يؤكد ذلك أيضا المعايير المهنية لمعهد المدققين الداخليين ذلك في المعيار رقم 2110، الذي يشير إلى أنه ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي الشركة في ما يتعلق بوضع آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية وكفاية تلك الآليات، وكذلك عن طريق تعزيز التحسين المستمر بالشركة ، حيث تدقيق الداخلي احد الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية لأنه غير الممكن أن يتوفر نظام فعال للرقابة الداخلية بدون وجود لمهنة التدقيق الداخلي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما جاء في هذا الفصل في في معلومات توضح بعض الأساسيات المتعلقة بالتدقيق الداخلي، يمكن التدقيق الداخلي يعد من أهم الوظائف في المؤسسة حيث يهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، من خلال ما يقدمه من معلومات تضفي على القرارات المصداقية والثقة، ومن جهة أخرى يساهم في ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة ، ولتحقيق ذلك لابد من المدقق أثناء تأدية مهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للتدقيق الداخلي والتي تم التطرق إليها وتلخيصها وشرحها،والمحافظة احترام تلك المعايير يسهل عليه القيام بمهمة التدقيق على أعلى مستوى، انطلاقا التدقيق الداخلي أحد الركائز الرئيسية لحوكمة الشركات وانعكاسات لتطوير معايير التدقيق الداخلي على دور جودة أنشطة التدقيق الداخلي، ثم التوصل الى وجود علاقة تعاونية بين التدقيق الداخلي و الأطراف المستفيدة من حكومة الشركات وكيفية جعل التدقيق الداخلي نشاط يضيف قيمة للمؤسسة ويحمل حقوقهم بها .

وعليه نستنتج أن وظيفة التدقيق الداخلي الهدف منها حماية ممتلكات وأصول المجودة والمحافظة عليها، وكذلك محاربة كافة أساليب الفساد والاختلالات و الانحرافات السالبة، وبالتالي الحفاظ على الوضع المرغوب فيه المؤسسة الى تحيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثاني

للمؤسسة

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير لدى الباحثين والمفكرين بمختلف اتجاهاتهم، لأن لديه أهمية كبيرة في تسيير المؤسسات والذي يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة. كما يمثل العامل الأساسي لانجاز هدفها الرئيسي، ولقد قسم الباحثين الأداء إلى عدة أنواع والتي من بينها الأداء المالي.

ويعد الأداء المالي من أهم المؤشرات وأكثرها حساسية داخل المؤسسة باعتباره يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين مردوديتها، وهو يعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي لها. ومن أجل أن تتأكد المؤسسة أن أدائها المالي يتماشى على النهج الصحيح عليها القيام بتقييمه..ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: مفهوم وخطوات تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: طرق قياس الأداء المالي

المبحث الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي

المبحث الأول: مفهوم وخطوات تقييم الأداء المالي

أصبح الأداء المالي محل اهتمام كل المؤسسات من تقييم أدائها المالي وذلك باستعمال طرق وأساليب معينة بهدف التعرف عن الكفاءة المالية للمؤسسة وتطور أدائها والتمكن من وضع الخطط المستقبلية.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الأداء

إن التطرق إلى أداء المؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة عناصر أساسية

أولا: مفهوم الأداء

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والإجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا شاملا مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفاعلية والانتاجية لتعتبر كمرادفات له، ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد وإعطاء تعريفا وحيدا والاقتصار عليه يعد غير كافي للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى مفهوم الذي يناسب البحث.

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما، وبعدها إشتقت اللغة الانجليزية منها لفظة PERFORMANCE وأعطتها معناها. (khemakhem، 1976)

ومن هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفاعلية والإنتاجية، العنصر الأول معناها درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة. العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.

ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه "علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة" (مزهودة، 2011)، هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، فهو إلى حد كبير يشبه التعريف السابق لأنه يحصر الأداء في أحد شقيه وهذا غير كاف لأنه أهمل نسبة إنجاز الأهداف.

إن الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل مع الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها، كما أن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهتمة بالوحدة الاقتصادية كونها ممثلا للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمتها بنجاح، أو تحقيق هدفا بتفوق، وبتعبير أخرى أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الشركة للوصول إليها، لذا فإن الأداء هو كافة العمليات التي تقوم بها الشركة وان أي خلل في أي منها سوف يؤثر على الأداء سلبيا، وبعبارة أخرى يستخدم الأداء سلبيا، وبعبارة أخرى يستخدم الأداء للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة.

للمؤسسة

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي: أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا.ويمكن توضيح ذلك عن طريق شكل توضيحي الموالي:

الشكل رقم 01: شكل توضيحي لتعريف الأداء

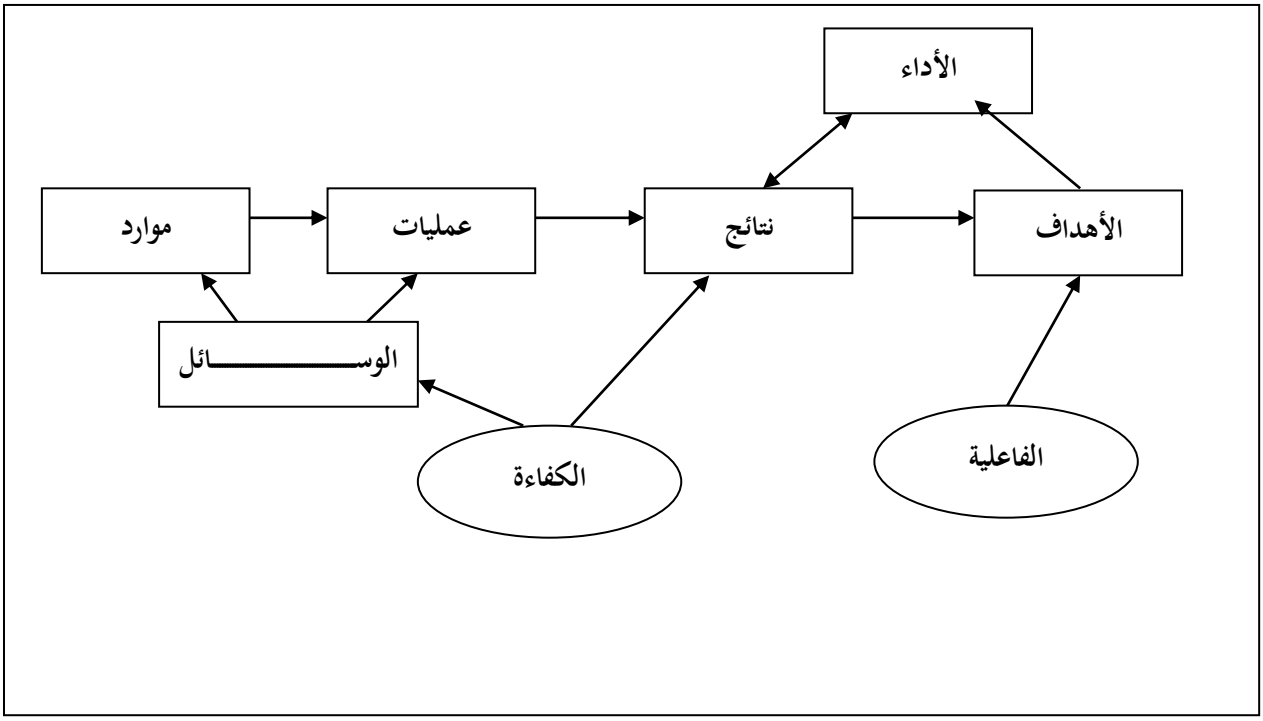

المصدر: من اعداد الطلبة

ثانيا : أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء نتنقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة، وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها ضمن أربعة أشكال هي معيار الشمولية، معيار مصدر الأداء، معيار الوظيفي، معيار الطبيعة. وكل معيار على حدا يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة.

1- حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء إلى أداء كلي وأداء جزئي كالتالي:

أ. الأداء الكلي:

يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن أن ينسب إنجازها إلى عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كاستمرارية الشمولية، الأرباح، النمو....إلخ

ب. الأداء الجزئي

للمؤسسة

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة الأنظمة الفرعية للمؤسسة على تحقيق أهدافها الفرعية وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الكلية، أي أن الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية هو تفاعل وتكامل وتسلسل مجموع الاداءات الجزئية.

2- حسب معيار المصدر

يقسم أداء المؤسسة وفق هذا المعيار إلى نوعين أداء ذاتي داخلي وأداء خارجي: (سليمان، 2007)

أ. الأداء الداخلي:

وينتج من تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة، أي مختلف الأداءات الجزئية متمثلة في الأداء البشري أي أداء الموارد البشرية في المنظمة والأداء التقني الذي يتعلق بجانب الاستثمارات والأداء المالي الخاص بإمكانيات المالية المستعملة.

ب. الأداء الخارجي:

يعتبر الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج في المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فإنها لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة لا تتحصل عليها المؤسسة على سبيل المثال: قد تزيد حجم مبيعات المؤسسة بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية أو نتيجة إعانات تحفيزية من طرف الدولة، حيث أن هذه التغيرات قد تنعكس على الأداء إيجابيا أو سلبيا وبالتالي يجب على المؤسسة قياس وتحليل هذا الأداء لأنه يشكل تهديدا لها لاتتحكم فيه كما هو الحال بالنسبة للأداء الداخلي.

3- حسب المعيار الوظيفي:

ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية: (عشي، 2002)

أ. أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيدة وتكاليف منخفضة.

ب. أداء وظيفة الانتاج

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة لها منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

ج. أداء وظيفة الأفراد

يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

- عدد الحوادث والاجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد.
- التغيبية (absentéisme) ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور إلى مكان العمل.

د.أداء وظيفة التموين:

للمؤسسة

يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية من الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الأجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق أجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استقلال جيد لأماكن التخزين.

هـ. أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- درجة التحديث ومواكبة التطور.

و. أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

وهذا الأداء يمكن معرفته من خلال المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

حصة السوق: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة لمؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

حصة السوق= مبيعات منتوج / المبيعات الإجمالية

4- حسب الطبيعة :

يصنف الأداء حسب الأهداف إلى أربعة آداءات فهناك الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء التقني، السياسي: (سعاد، 2001)

أ. الأداء الاقتصادي :

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية) وتدنيه استخدام مواردها (رأس مال العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا).

ب. الأداء الاجتماعي:

في الحقيقة الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية.

ج. الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتر وسائل لتحقيق أهدافها الأخرى ، والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح الأهداف السياسية

للمؤسسة

لبعض المؤسسات : كتمويل الحملات الإنتاجية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيها بعد لصالح المؤسسة. (حامد، 2007)

د. الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداءا تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا. (نجاء، 2015)

وبعد عرض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب الطبيعة قد يضم الأداء المالي, وكذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.

المطلب الثاني: مفهوم ومؤشرات الأداء المالي

بعد ما تم التعرض الى مفهوم الأداء في المؤسسة وتغطية بعض جوانبه في المطلب الأول توجب علينا التطرق في المطلب الثاني إلى مفهوم الأداء المالي الذي هو النوع محل الدراسة في المؤسسة الاقتصادية

أولا: **تعريف الأداء المالي**

لقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والتي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تكبير قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي.

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه" وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة.

ومن جهة أخرى فإن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق أداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث يركز على استخدام المؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر كذلك الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (شحدة، 2003)

ومما سبق فإن الأداء المالي هو:

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي:

لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة، واختيار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي، بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها.

حيث تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الادارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي ومدى ربحية المؤسسة ومن بين هذه المؤشرات: (مساني، 20162015)

للمؤسسة

1- **نسبة السيولة**: والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها من الأجل القصير، وهناك مقاييس متعددة لقياس نسبة السيولة نجد من بينها:

- **نسبة التداول**: وتتمثل في الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها، وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لقدرة المؤسسة على مقابلة ديونها الخارجية.
- **نسبة السيولة السريعة**: وتعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة في المؤسسات، ويتم حسابها بخصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمة الباقي على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها هي.

2- **نسبة الرافعة المالية**: وتشير هذه النسبة إلى استخدام أموال الدين من قبل المؤسسة.

3- **نسبة النشاط**: تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول، ومن بين هذه النسب نجد:

- **معدل دوران المخزون السلعي**: ويتم التوصيل إليه بقسمة مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة على 02، والغاية من معدل دوران المخزون السلعي هي تقدير سرعة تدفق النقدية عبر خزان المخزون السلعي، أو مدى كفاءة الإدارة للمخزون والنسبة النمطية له09 مرات.
- **معدل دوران النهم المدينة**: ويتم استخراجه بقيمة صافي المبيعات على رصيد المدينين، أما متوسط فترة التحصيل فتحسب عن طريق قسمة عدد أيام السنة (360) على معدل دوران النهم المدينة والنسبة النمطية لمتوسط فترة التحصيل هي 20 يوم.
- **معدل دوران رأس المال العامل**: والذي يمثل العلاقة بين صافي المبيعات من جهة وصلفي رأس المال من جهة أخرى، وتعد هذه النسبة مؤشرا لقياس كفاءة الإدارة واستخدام رأس المال العامل، وكلما ارتفعت يكون ذلك مؤشرا للكفاءة والعكس بالعكس، والنسبة النمطية لهذا المعدل هي: 1.8 مرة.
- **معدل دوران مجموع الموجودات الثابتة**: ويتم التوصل إليه عن طريق قسمة صافي الموجودات الثابتة، ويستخدم المعدل لقياس دوران الآلات والمعدات، والنسبة والمعدات، والنسبة النمطية هي : 05 مرات .
- **معدل دوران الموجودات**: ويتم استخراجه بقيمة صافي المبيعات السنوية على مجموع الموجودات، ويوضح هذا المعدل إنتاجية الموجودات خلال الفترة أو عدد المرات التي تتحول فيها الموجودات إلى مبيعات، والنسبة النمطية لها هي : 02 مرتين.

4- **نسبة الربحية**: نعطي هذه النسبة مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها ومن بين نسب الربحية نجد:

- **معدل العائد على الاستثمار**: ويحتسب بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على مجموع الموجودات، واستفاد منها لتعظيم العائد على حقوق أصحاب المؤسسة مع أخذ المخاطرة بالحسبان، والنسبة النمطية لها هي : - 11.4 %

للمؤسسة

- **العائد على حق الملكية:** ويقاس بقسمة صافي الأرباح بعد الضريبة ناقص توزيعات الأسهم الممتازة كل هذا مقسوم على صافي حقوق الملكية ويوضح هذا العائد المردود الذي يحققه المالكون قبل التوزيع وقسوم على الأرباح والنسبة النمطية هنا لها هي: 15%.
- **القوة الايرادية:** وهي حاصل ضرب معدل دوران الموجودات في هامش الربح الصافي من المبيعات أو الحافة، ومعرفة القوة الايرادية للمؤسسة مرده إلى تغيير طرأ على معدل دوران الموجودات وأما الهامش على المبيعات وإما على الاثنين معا، أما الهامش على المبيعات هو الأرباح من العمليات قبل الضرائب والفوائد مقسوما على صافي المبيعات، والنسبة النمطية هي: 14.5%
- **هامش الربح من المبيعات:** ويحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على المبيعات الصافية ويعني ما تحصل عليه المؤسسة من ربح للدينار الواحد من المبيعات الصافية، والمبيعات النمطية هي:05 %

5- نسبة التقييم: تشير إلى كيفية تقييم أسهم المؤسسة في سوق رأس المال، وطالما أن القيمة السوقية للأسهم تعكس التأثير الموحد للمخاطرة والعائد، فإن نسب التقييم تعد المقاييس الشاملة لأداء المؤسسة، منها نسب الأسعار إلى الأرباح ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

6- نسبة النمو: هي المؤشرات التي تقيس مدى نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلا بنمو الدخل القومي، أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسات ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

- **نمو المبيعات:** وهي نسبة مؤشر المبيعات الصافية المحققة خلال سنة مالية معينة بالقياس مع النسبة الماضية وتقاس بقسمة المبيعات الصافية للسنة الحالية على المبيعات الصافية للسنة الماضية مضروب في 100 مطروحا من 100، والنسبة النمطية هي : 7.2%.
- **نمو الدخل الصافي:** ويقاس بقسمة الدخل الصافي للسنة الحالية على الدخل الصافي للسنة الفارطة مضروب في 100 مطروح من 100 والنسبة النمطية هي: 10%
- **القيمة المضافة:** يستخدم هذا المعيار، لبيان القيمة المضافة التي سوف تتولد من العملية الإنتاجية، ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أو سعر السوق مطروحا منه المستلزمات السلعية والخدماتية وتستخدم القيمة المضافة لتقدير مساهمة المؤسسة في الدخل القومي

المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء المالي والأدوات المستخدمة في تقييمه.

للقيام بعملية تقييم الأداء المالي يتم الاعتماد على مجموعة من المراحل والأدوات المستخدمة في تقييمه.

أولا: مراحل عملية تقييم الأداء المالي: تمر عملية تقييم الأداء المالي بالمراحل التالية: (الخطيب، 2010)

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

للمؤسسة

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبمواطن الضعف، بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

هناك العديد من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي من أهمها:

1- **مقاييس الكفاءة:** ويقصد بها على تحقيق المطلوب انجازه، فهي عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمنظمات.

2- **مقاييس الفعالية:** ويقصد بها القدرة والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، وهكذا فإن الفعالية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة.

3- **مقاييس الاقتصاد:** وهو يشير إلى العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس المال والعمل وبين المنتج النهائي.

4- **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي مقاييس تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية وتعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.

5- **المؤشرات المالية:** وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومة المحاسبية بالمنظمة مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها.

المبحث الثاني: طرق قياس الأداء المالي

إن عملية الأداء المالي لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المؤشرات التي تعتبر أداة للقياس. فقياس الأداء المالي وتقييمه مرهون باختيار المؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

المطلب الأول: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة. فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية. ثم تفسير تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين والمحللين ومن أهم هذه النسب نجد:

1- النسب الهيكلية: هي مجموعة من النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، كذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة هنالك:

1.1. نسبة التمويل الدائم: وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة. ويدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول ثابتة

1. 2. **نسبة التمويل الذاتي:** تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة. وتبين نسبة التمويل الذاتي مدى إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة. وتعطي نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = أموال خاصة / أصول ثابتة

1. 3. **نسب المديونية:** وهي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الخصوم

- **نسبة قابلية التسديد:** تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول

1. 4. **نسب السيولة:** تقيس مدى، أو قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصر وتقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب والتي تتمثل في:

- **نسبة السيولة العامة:** وتسمى سيولة رأس المال العامل وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ استحقاقها وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة = أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل

- **نسبة السيولة المختصرة:** وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = أصول متداولة – مخزون/ديون قصيرة

- **نسبة سيولة الأصول:** تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغيير فروع النشاط وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول = أصول متداولة / مجموع

المطلب الثاني: التوازنات المالية

يدرس هذا المطلب التوازنات المالية في المؤسسة الاقتصادية، والذي يمكن اعتباره معيارا مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية لبلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى

للمؤسسة

الاقتراض هذا من جهة أو ذوي الحقوق ثقتهم من جهة المؤسسة لعدم وفائها بالتزامتها من جهة أخرى. فهناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر منها: (اكرام، 2016/2015)

1- **رأس المال العامل**

وقبل تحديد مفهوم رأس المال العامل وتحديد كيفية حسابه يجب التكلم عن قاعدة التوازن المالي الدنيا وتتمثل هذه القاعدة في" أن الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال ما (استثمارات، مخزون، حقوق) يجب أن تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة تلك الأصل.

حسب القاعدة السابقة يتبن أن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل أقل من سنة. وهو مؤشر أهم المؤشرات التوازن المالي الذي يمكن أن يبين مدى احترام قاعدة التوازن المالي ، يعرف لأنه الفرق بين الأموال الدائمة وبين الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة. ويمكن حسابه بطريقتين هما:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

من أسفل الميزانية: رأس مال العامل= الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

1-1. **أنواع رأس مال العامل:** يمكن تقسيم رأس مال العامل إلى أربعة أنواع:

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لاداعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.
- **رأس المال العامل الصافي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.
- **رأس المال العامل الخاص:** وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي : رأس المال العامل الخاص= رأس المال العام الاجمالي – رأس المال العامل الخاص
- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبي: رأس مال العامل الإجمالي – رأس مال العامل الخاص

عند حساب رأس مال العامل نصادف ثلاث حالات تتمثل في:

أ. **إذا كان رأس المال العامل موجب:** هذا مؤشر لوضع مالي جيد من حيث التوازن المالي، وتعد حالة العادية لرأس المال العامل والذي يجب تحقيقه، إلا أن ارتفاع قيمته قد يؤثر بالسلب لأن الاعتماد على الأموال ذات التكلفة المرتفعة في تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعتبر بمثابة تجميد للأموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة، لذا يتوجب على المؤسسة أن تحدد القيمة المثلى لرأس المال العامل بحيث تضمن تحقيق التوازن المالي وفي المقابل لا تؤثر سلبيا على مردوديتها.

ب. **إذا كان رأس المال العامل معدوما:** وهي الحالة نادرة الحدوث فهي تعد الحالة المثالية لكن هذا لا يعني أنها مناسبة، فهي حالة غير مناسبة لدنوها من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل، لأنها لا تمتلك مصدر تمويل مستقبلي.

ج. **إذا كان رأس المال العامل سالبا:** على المؤسسة تفادي هذه الوضعية فالأموال الدائمة تعد غير كافية لتمويل أصولها الثابتة، لذا يستوجب على المؤسسة البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل وبالتالي مواجهة الصعوبات، وضمان التوازن المالي.

للمؤسسة

2. احتياجات رأس المال العامل:

يعرف على أنه إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة أخرى الديون قصيرة الأجل ماعدا سلفات المصرفية، وبهذا تعطى العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة –النقدية) – (الديون القصيرة الأجل – السلفات البنكية)

ويترتب على حساب احتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات متمثلة في:

- **احتياج رأس المال العامل موجب:** تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام مورد الدورة بل تتعداها إلى موارد أخرى، لذا لابد للمؤسسة أن توفر البديل التمويلي لهذا العجز.
- **احتياج رأس المال العامل معدوم:** هي حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.
- **احتياج رأس المال سالب:** وهو الحالة الجيدة بحيث يضمن المؤسسة توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.

المطلب الثالث: طريقة المردودية

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، تعبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد ومن أهم هذه النسب مايلي: (عائشة، 2015/2014)

1. **المردودية المالية:** تمثل الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لاتوجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

2. **المردودية الاقتصادية:** تعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية: **النتيجة الصافية / مجموع الأصول**

3. **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب كالآتي:

النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضرائب

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بحد ذاتها فقط ، بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعفها التنافسي في قطاع نشاطها.

4. **مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي):** تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية: **الهامش الإجمالي / رقم الأعمال الضريبة**

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

للمؤسسة

ومما سبق فالمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة وتتمثل في الرأس مال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس مال المالي يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

لقد أدت التطورات الحديثة في التدقيق الداخلي إلى المناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفاعلية لجميع أنشطة المؤسسة، وقد نادى معهد المدققين الداخلين بزيادة دوره في مجال التدقيق الإداري وتدقيق العمليات لأن هدف التدقيق الداخلي مصمم أساسا لإضافة القيمة وتحسن عمليات المؤسسة، كما نصت معايير التدقيق الدولية على أن نطاق التدقيق الداخلي يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات، وفعاليتها وكفاءتها ومن ضمنها الضوابط غير المالية وكذا اختبار المعلومات والتشغيلية.

المطلب الأول: تقرير المدقق الداخلي ودوره في تحسين الأداء المالي

بعد مايقوم المدقق الداخلي بكل خطوات التدقيق والفحص وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية يقوم بإعداد الذي يضم نتائج ما قام به ويكون موجها لإدارة المؤسسة للاطلاع على الملاحظات والتوصيات والاقتراحات فيما يخص الأداء المالي وكذا تحسينه والذي يكون مرفقا بعدد من أدلة الاثبات (اكرام، 2016/2015)

الفرع الأول: إعداد التقرير ومعايير إعداده في التدقيق الداخلي

يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسة التي يعبر فيه المدقق عن رأيه الفني المحايد.

أولا تعريف التقرير

يعبر التقرير عن عملية التدقيق وسيلة لنقل البيانات والحقائق والرأي بشكل واضح ومفهوم لطالبي التدقيق فالتقرير يؤدي وظيفة اخبارية، وإعلامية هامة.

يمكن تعريف التقرير على أنه وثيقة مكتوبة وصادرة من شخص مهني الذي هو "المدقق"، يمتاز بالأهلية لإبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية والإجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة ومدى دقة وصحة البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها لإبداء الرأي، وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها المؤسسة تعطى صورة صادقة وعادلة عن مركزها المالي والنتيجة التي سجلتها خلال سنة المالية محل التدقيق.

ثانيا: معايير إعداد التقرير في التدقيق الداخلي

وهناك معايير يجب على المدققين الداخلين اعتمادها عند إعدادهم لهذا التقرير وهي:

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد إكتمال فحص التدقيق.
- يجب مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
- قد تنطوي التقارير على التوصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
- يجب أن تعرض التقارير الغرض والنطاق والنتائج.
- يجب أن يفحص ويقيم مدير التدقيق والمراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب تقرير التدقيق الداخلي قبل إصداره.
- يجب أن تتصف التقارير المدقق الداخلي بالموضوعية والوضوح والاختصار.

الفرع الثاني : أهداف التقرير

من خلال التقرير فإن المدقق الداخلي يسعى إلى:

للمؤسسة

- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية التدقيق، والتغيير للأفضل .
- عكس مجهود إدارة التدقيق الداخلي إلى الإدارة العليا، والتأثير في عملية اتخاذ القرارات
- إبداء التوصيات الأزمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل، ونقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء التدقيق الداخلي.

الفرع الثالث: خصائص تقرير المدقق الداخلي

من أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير مايلي:

أولا: المنفعة: يجب أن يحقق التقرير هدف معين في خدمة الإدارة ، ولابد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.

ثانيا: الشكل الملائم: يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ماتحتويه من معلومات ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدا.

ثالثا: محدد الهوية: لابد من اشتماله على المعلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين وأرقام الصفحات.

رابعا: الثبات: يجب أن تعد التقارير على أساس ثابتة، وتتم كتابة التقرير من خلال ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها المرحلة منها والنهائية.

المرحلة الثانية: تكون متزامنة مع عملية التدقيق، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولا بأول.

المرحلة الثالثة: جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

وعليه من خلال مما سبق فإن تقرير المدقق الداخلي يتم تقديم معلومات تمتاز بالوثوقية ومصداقية هذا يؤدي إلى اتخاذ القرارات سليمة وتحسين الأداء من خلال مقارنة أداء المؤسسة سواء كانت داخل للوحدة الاقتصادية أو ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي.

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

إن للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء من خلال مساهمته في اتخاذ القرارات في المؤسسة (حفيظة، 2017/2018)

أولا: تعريف القرار

عرف القرار على أنه" عملية الإختيار بين بديلين أو أكثر بينما عملية اتخاذ القرار هي، تلك العملية المبنية على دراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى القرار.

كما عرف على أنه" هو الإختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها".

ثانيا: مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات

هناك خطوات منطقية ينبغي إتباعها للوصول إلى القرارات الرشيدة والجيدة وتتمثل في تحليل وتشخيص الموقف وتحديد البدائل اختيار البديل الأمثل وتنفيذ البديل الذي تم اختياره وتقييم النتائج، كما يلعب التدقيق الداخلي أدوارا مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومة لتكون موصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات ذات الجودة وفعالية. بالموازاة مع خطوة عملية اتخاذ القرار فإن التدقيق الداخلي له دورة حياه يكون آخرها الوصول إلى

للمؤسسة

تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية وإعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن ثم وضع استراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة ومن ثم وضع إستراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي ويقوم بادخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا في كل مرة يتم إعداد تقرير حول كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات وتساهم بذلك في إعداد قرارات ذات الجودة وفعالية. (المجبلي، 2009)

حيث تكشف كل تقارير التي يعدها المدقق الداخلي أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذه التقارير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين، وهذا يساعد المؤسسة على بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الاعتبار وعلى أساسها يتم اتخاذ قراراتها هذا يساهم في التحسين من أداء المؤسسة ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيامه بمهامه. (لوجاني)

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة

يعتبر الخلل في نظام المعلومات المحاسبية مصدرا أساسيا لعدد من المشاكل التشغيلية، التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام على التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومة المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة، وبالتالي نشأة المشاكل التشغيلية.

لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثل المواد الأولية، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جيد "معلومات" صالحة للاستعمال.

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم.

ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة لكي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات، والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة الأعمال بالمؤسسة وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات والتوصيات التي يراعا ضرورية.

من هنا تصبح لنا العلاقة بين التدقيق الداخلي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فمن خلال وجود نظام رقابة داخلية جيد وفعال داخل المؤسسة فإن هذا يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي المعتمد في المؤسسة، ثم هذه المخرجات للنظام المحاسبي هي نفسها مدخلات التحليل المالي، فوجود نظام رقابي فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة.

خلاصة الفصل:

للمؤسسة

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل يتضح لنا أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة بكفاءة وفعالية، لذا لا تستطيع المؤسسة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص إلا عن طريق تقييم أدائها المالي.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وخطوة عامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الاعتماد على أسس معينة متمثلة في بطاقة الأداء المتوازن والقوائم المالية، والنسب والمؤشرات المالية المختلفة .

كما يسعى أيضا لتفعيل الأداء من خلال كشف الانحرافات والتجاوزات التي قد توجد في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها من خلال الاقتراحات والتوصيات الفعالة التي يقدمها المدقق الداخلي والذي يعمل بدوره على متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

الفصل الثالث

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير لدى الباحثين والمفكرين بمختلف اتجاهاتهم، لأن لديه أهمية كبيرة في تسيير المؤسسات والذي يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة. كما يمثل العامل الأساسي لانجاز هدفها الرئيسي، ولقد قسم الباحثين الأداء إلى عدة أنواع والتي من بينها الأداء المالي.

ويعد الأداء المالي من أهم المؤشرات وأكثرها حساسية داخل المؤسسة باعتباره يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين مردوديتها، وهو يعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي لها. ومن أجل أن تتأكد المؤسسة أن أدائها المالي يتماشى على النهج الصحيح عليها القيام بتقييمه..ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مركب الملح الوطاية

المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة مركب الملح الوطاية ENASAL

يعتبر المركب من أهم الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح E.N.A.S.E.L الواقع مقرها بمدينة قسنطينة، وقد انطلقت أشغال إنجازه في سبتمبر عام 1976 بعد دراسة أجرتها المؤسسة الوطنية للأبحاث واستغلال المناجم لاحتياطات الملح الحجري بجبل الملح بمنطقة الوطاية، حيث انشئ مركب الملح كوحدة إنتاجية تابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح بمقتضى المرسوم 83-444 المؤرخ في 1983/07/16 وتم التحويل القانوني للمؤسسة إلى شركة ذات أسهم تبعا للقانون الأساسي المؤرخ في 04 جوان 1990 وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال قدره 1600 مليون دج. وتعتبر المؤسسة الوطنية للأملاح أكبر منتج وموزع جزائري للملح ويتواجد المقر الاجتماعي (المديرية العامة) بقسنطينة.

يعتبر المركب من أكبر وحدات المؤسسة يتواجد على بعد 25 كلم شمال بسكرة ويتربع على مساحة 13 هكتار، وقد أنشأ لاحتياطات المؤسسة الوطنية للصناعة البيتروكيماوية (ENIP) سكيكدة للملح الصناعي.

أما طاقة المركب الإنتاجية فقد قدرت في البداية بـ 120000 طن سنويا، لكن هذه الطاقة لم يتم بلوغها، لذا فقد عدلت سنة 1984 لتصبح 70000 طن سنويا، ومع ذلك فإن أقصى ما حققه المركب هو 50000 طن من الملح المكرر عام 1984، هذا الأخير يعتبر من أجود أنواع الملح على المستوى الدولي ذلك أن نقاوته تبلغ 99.99 بالمئة وهو مايؤهل المركب ليكون قطبا صناعيا هاما.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مركب الملح الوطاية ENASAL

أولا: مهام مركب الملح الوطاية

يعتبر المركب الوحيد على المستوى الوطني والإفريقي الذي ينتج ملحا مكررا، إضافة إلى الملح المعالج وبعض الأنواع الأخرى من الملح، حيث يقوم باستغلال جبل الملاح (ملح الصخرة) المتواجد بالمنطقة على بعد 03 كلم من المركب لإنتاج ملح مكرر ذي جودة عالية، بالإضافة إلى استغلال ملح الشطوط ذات التبلور الطبيعي، وفي الحالتين نحصل على مادة كلوري الصوديوم بدرجة عالية من النقاوة. لإنتاج ملح معالج.

وقد تم الاستغناء على استخراج مادة الملح من المنجم الجبلي نهاية سنة 2005، وهذا راجع للتكلفة الكبيرة في انتاجه، وقد حافظ المركب في إنتاج ملح الشطوط إلى غاية يومنا هذا على توفير الملح الغذائي والصناعي لكل الزبائن كما ونوعا، أما إنتاج المركب فيرتكز نشاطه على ثلاثة أنواع من الأملاح: ملح غذائي وآخر صناعي، ولكل صنف تشكيلة واسعة من الأنواع، بالاضافة لأملاح خاصة .

كما أن المركب يتعامل بنظام الطلبيات ومن هنا فهو يستقبل من الوحدات الأخرى:

- منتوجات تامة
- منتوجات نصف مصنعة
- منتوجات تحت التصنيع

والتي تستعملها في شكل مشتريات وتسجل في حساب وسيط بين الوحدات.

ثانيا : أهداف مركب الملح الوطاية

يطمح المركب في زيادة نشاطه وتنويع منتجاته وتطويرها بغية تلبية حاجات ورغبات زبائنه المتجددة، وزيادة حصته السوقية للتفوق على منافسيه الخواص ويمكن ذكر ماطمح المركب الوصول إليه في العناصر التالية:

- إعادة هيكلة المصنع القديم من خلال توفير آلات وأجهزة عصرية.
- توفير الإمكانيات المادية لجلب المادة الأولية من المنجم الجبلي.
- اقتحام الأسواق المحلية وتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مركب الملح لوطاية ENASAL

يتكون هيكل المؤسسة من :

1. **المدير**: هو المسؤول الأول الذي يقوم بتسيير المركب من خلال اتخاذ القرارات والتنسيق بين جميع المصالح والأقسام.
2. **نائب المدير التقني**: هو المسؤول عن مصلحة الإنتاج والصيانة، عمليات البيع والشراء وينوب عن المدير في تأدية مهامه أثناء غيابه.
3. **الأمانة العامة**: هي عنصر اتصال بين الادارة العامة وجميع المصالح والأقسام حيث يتم استقبال المكالمات وتحويلها، استقبال البريد الوارد والصادر، تنظيم الملفات قسم وتنظيم المواعيد.
4. **قسم الإنتاج والتقنية**: يهتم هذا القسم باستغلال الموارد المتاحة في المركب للقيام بعملية الإنتاج وتحسينه، وتطوير المنتجات ومراقبة المنتج ومطابقته للمقاييس المعمول بها والمطلوبة من طرف الزبائن، حيث يعتمد العمل في المخبر على قياس نسب النقاوة والإضافات الغذائية والكيماويات وهناك مخطط يتضمن جميع العمليات التي يقوم بها مهندسو المخبر يوميا.
5. **المصلحة التجارية**: تكلف بتسويق المنتج من خلال بيعه في السوق المحلي وتأمين التنازلات للوحدات الأخرى أما عملية التصدير فتتم برمجته على مستوى المديرية العامة في قسنطينة، والتي ترسلها سنويا. كما تقوم بالبحث عن زبائن وعرض المنتجات من قبل الموزعين والوكلاء المعتمدين، تجار التجزئة، مراكز البيع والمعارض.
6. **قسم الأمن**: يسهر على حماية أملاك المركب ويؤمنها على مدار 24 ساعة خاصة على الأماكن المهمة كالمخازن، الآلات، الإنتاج، خزانات الوقود وتحديد الأخطار المتوقع حدوثها.

وهو مجهز أمنيا بكاميرات مراقبة وأعوان مسلحين وخطوط هاتفية متصلة مباشرة بالحماية المدنية والدرك الوطني.

7. **قسم الصيانة**: مهمته تأمين صيانة الآلات والبنية التحتية للإنتاج في آجال محددة مسبقا وبأقل التكاليف حيث بعد عملية تشخيص العطب تحدد مدة إصلاحها وكلفتها التي يوافق عليها المستعمل من انجاز العمل المطلوب في أوانه دون تعطيل المستعمل.

8. **قسم المحاسبة والمالية:** يعتبر هذا القسم بمثابة العمود الفقري للمركب لأن من خلاله يتم التمكن من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فكل المعلومات من المصالح تصب فيه.
9. **قسم الموارد البشرية:** تتكفل باليد العاملة في المركب فيما يخص التوظيف التكوين التدريب وتتبع المسار المهني للموظف.

وفيما يلي المخطط الذي يبين الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

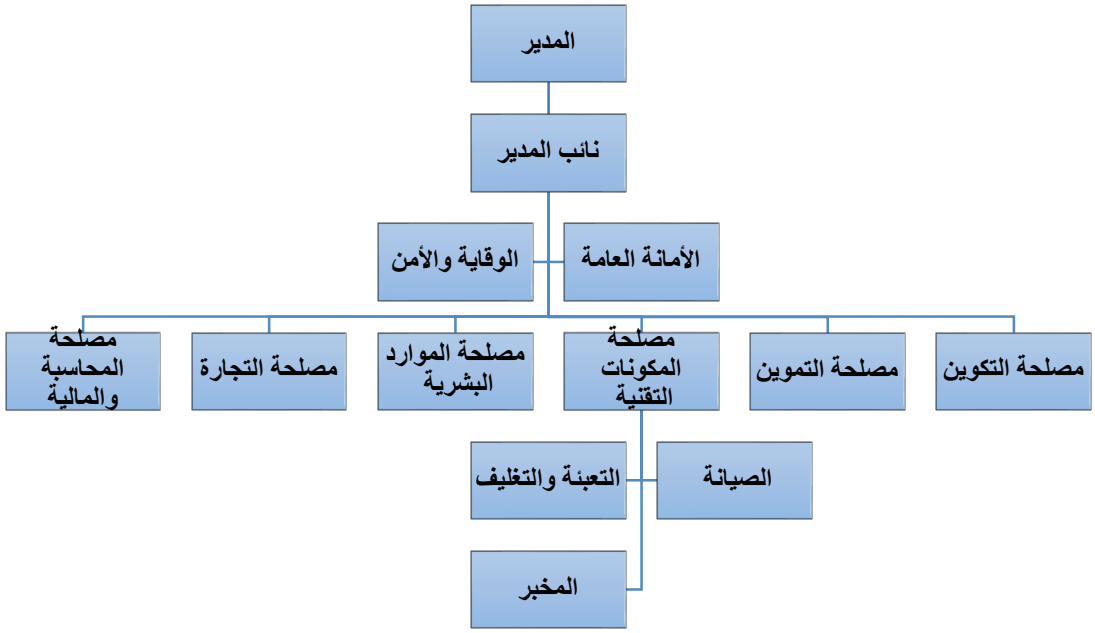

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

سيتم في هذا المبحث عرض المنهجية المستخدمة في اعداد الدراسة الميدانية:

المطلب الأول: الحدود المكانية والزمانية

أولا: الحدود المكانية

يقع المركب في المدخل الجنوبي لبلدية الوطاية التابع لدائرة الوطاية ولاية بسكرة، التي تبعد عن مقر الولاية بـ 35 كلم عبر الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين شمال الجزائر وجنوبها، حيث يقع بمحاذاة مؤسسة مطاحن الإخوة حوحو الوطاية ومعصرة زيت الزيتون ومصنع الأجر للسحاري الإخوة عموري.

ثانيا الحدود الزمانية

تم إجراؤها على مدة أربعة أيام متتالية ابتداءا من 2022/05/09 إلى 2022/05/12.

المطلب الثاني : أساليب جمع المعلومات

أولا : المقابلة

لقد تم اعتماد على أسلوب المقابلة والموجهة في جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمركب الملح حيث تمت مقابلة مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية (برباري الطيب). حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع وتم تدوين اجابات المسؤول التي كانت على النحو التالي:

س1– هل المدقق الداخلي مستقل عن الأنشطة التي يدققها؟

ج1– نعم يجب أن يكون المدقق الداخلي في المؤسسة مستقلا عن الأنشطة الأخرى لأن من صفات المدقق الاستقلالية والموضوعية.

س2– هل يؤخذ بتوصيات المدقق الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية؟

ج2– نعم يجب الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي لأن خدماته تصب في مصلحة الإدارة العليا.

س3– هل يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء داخل المركب؟

ج3– نعم يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء لأن الخطوة الأولى من مهمة التدقيق هي قيام المدقق الداخلي باكتشاف الأخطاء.

س4– على أي أداء يرتكز عليه المركب؟

ج4– يتم التركيز على الأداء المالي والأداء البشري لأن كلاهما يصب في مصلحة المركب.

س5– هل تعتقد أن التدقيق الداخلي ضروري في المركب؟

ج5– نعم التدقيق الداخلي ضروري داخل المؤسسة لأن دوره الرئيسي يتمثل في خدمات لصالح المؤسسة لأنه يقوم بتصحيح الأخطاء في النشاطات السابقة.

س6– حسب رأيك ومنصبك في المركب كرئيس مصلحة المحاسبة والمالية ماهو دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي؟

ج6– إن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تحسين أداء المؤسسة المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فمن خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية واكتشاف الثغرات الموجودة في هذا النظام والوقوف على نقاط القوة والضعف فيه بالاضافة إلى تقييمه للمخاطر ليتم معالجتها والحد منها وذلك عن طريق تقديم الاقتراحات والتوصيات من خلال تقاريره والتي تؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات يساهم في تحسين أداء المؤسسة المالي.

ثانيا: الحصول على الوثائق المالية المتمثلة في القوائم المالية للسنوات 2019-2020

- الميزانيات المالية
- قائمة الدخل

المطلب الثالث : أساليب تحليل المعلومات

بعد جمع المعلومات من طرف المؤسسة تأتي مرحلة التحليل تحليل المعلومات وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات:

- التحليل المالي
- النسب المالية

- المردودية المالية
- مؤشرات التوازن المالي

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في مركب الملح الوطاية

يتم قياس الأداء المالي والحكم عليه بمؤشرات مالية يتم احتسابها من خلال القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها سنويا، وعلى هذا الأساس نقوم بعرض الأصول والخصوم مركب الملح وكذا قوائم الدخل وتحليلهم لمعرفة وضعية المؤسسة المالية مركب الملح الوطاية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمركب الملح الوطاية

سنقوم بعرض أصول وخصوم الخاصة بالمركب وهذا من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم 1 : الميزانية المحاسبية لمؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL جانب **الأصول للسنتين 2019 /2020**

الأصـــول	2019	2020
أصول الغير جارية		
الأصول الثابتة		
الشهرة		
أصول غير ملموسة	20 000.00	20 000.00
أصول ثابتة	1082 130 856.69	1 084 531 231.64
أصول قيد التنفيذ	1 183 178 730.60	1 178 978 242.20
أصول المالية		
استمارة تحتسب بحقوق الملكية		
استثمارات أخرى وذمم مدينة		
الأوراق المالية الثابتة الأخرى		
القروض والأصول المالية الغير متداولة	4 598 267.28	4 146 740.81
الضريبة المؤجلة	17 123 169.17	18 395 310.82
مجمـوع الأصـول غيـر جارية	**2 287 051 023.74**	**2 286 071 525.47**

الأصول المتداولة لاستغلال	144 488 890.75	245 817 494.8
خارج الاستغلال	5 593 018.54	16 638 003.54
الخزينة	18 799 657.27	10 350 720.41
مجموع الأصول الجارية	**168 881 566.58**	**272 806 218.76**
مجموع الأصول	**2 455 932 590.32**	**2 558 877 744.23**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة والمالية

2 _ الميزانية المحاسبية للخصوم للشركة (ENASAL) مركب الملح لوطاية وسنعرض من خلاله الميزانية التغيرات للفترات : 2019_2020

جدول 02 : الميزانية المالية للخصوم لمركب (ENASAL) مركب الملح لوطاية للسنتين 2020/2019

الخصـــوم	**2019**	**2020**
أموال خاصة	**54 280 096.40**	**55 631 010.03**
ديون مالية	**2 348 845 832.46**	**2 427 451 184.13**
مجموع الأموال الدائمة	**2 403 125 928.86**	**2 483 082 194.16**
الديون القصيرة الخاصة بالاستغلال	41 652 212.70	60 274 525.26
الديون القصيرة خارج الاستغلال	11 154 448.76	1 521 024.81
مجموع الخصوم المتداولة	**5 806 661.46**	**75 795 550.07**
إجمال الخصوم	**2 455 932 590.32**	**2 558 877 744.23**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة المالية.

الجدول رقم:3 – جدول حسابات النتائج لمؤسسة مركب الملح لوطاية ENASAL للسنتين 2020/2019

البيان		**2019**	**2020**
المبيعات و المنتجات ذات الصلة	**71+8977**	291 867 356.95	280 044 621.56
التغيير في قوائم جرد المنتجات الجاهزة وقيد	**72+8972**	238 132 691.95	372 313 394.42

الإنتاج		56 844 723.87	
إنتاج مشتريات	**8974**	3 386 132.83	2 335 010.00
المنح التشغيلي			
1_إنتاج السنة المالية		**590 230 905.60**	**654 693 025.98**
العام مستهلكة	**60+8967**	**217 874 608.29**	**252 384 125.19**
خدمات خارجية ومشتريات أخرى	**61+62+8962**	**59 454 325.17**	**62 495 393.95**
2_استهلاك السنة المالية		**277 328 933.46**	**314 879 519.14**
3_القيمة التشغيلية المضافة (1_2)		**312 901 972.14**	**339 813 506.24**
مصاريف الذهب الشخصية	**63+8963**	124 589 048.40	131 838 431.85
الضرائب و الرسوم و	**64**	7 319 262.83	7 889 659.17
المدفوعات			
4_ إجمالي فائض العمليات		**180 993 660.91**	**2000 085 415.82**
الدخل التشغيلي الاخر		4 279 629.82	16 218 575.29
مصاريف تشغيلية اخرى	**65+8963**	8 909 038.98	38 430 234.57
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيم	**68**	119 582 120.77	120 959 000.91
استرجاعات عن مئونات وخسائر		192 117.58	
القيمة			
5_ دخل التشغيل		**56 974 248.56**	**56 914 755.63**
المنتوجات المالية			
مصاريف المالية		1 845.17	
6_ ممول النتائج		**-1 845.17**	
7_الدخل العادي قبل الضريبة (5+6)		**56 972 4003.39**	**56 914 755.63**
الضرائب االمستحقة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة(المتغيرات) على النتائج العادية		136 419.74	-1 272 141.65
جمالي الدخل من الأنشطة العادية		**594 702 653.00**	**670 911 601.27**
8_ الدخل الصافي من الانشطة العادية		**537 866 669.35**	**612 724 703.99**
صافي الدخل من الأنشطة العادية		**56 835 983.65**	**58 186 897.28**
بنود غير عادية (دخل)			
بنود غير عادية (مصروفات)			

9_النتيجة استثنائية			
دخل الشركة الموحدة		**56 835 983.65**	**58 186 897.28**
10_صافي نتيجة السنة المالية			

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة المالية للمركب

ملاحظة:

- وجود اختلال هيكلي في أصول الشركة لذا تم الاستعانة بالجانب التشغيلي من خلال الحصول على دعم من الوحدات الأخرى في شكل تحويلات من الأصول زكذا من المنتجات. بغية تلبية طلبات الزبائن التي تم ابرامها سابقا على شكل اتفاقيات.
- لا يتم حساب صافي نتيجة السنة المالية على مستوى المركب بل تتم عملية التصفية على مستوى الشركة الأم في قسنطينة

4– الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL للسنتين2020/2019

الجدول رقم 4: مؤشرات الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة **مركب الملح الوطاية** ENASAL للسنتين2020/2019

البيـان	2019	2020
أصول ثابتة	**1082130856.69**	**1084531231.64**
النسبة %	%92.4	% 89.3
قيم محققة	832105862	23338494900.30
النسبة %	%5.87	%8.64
مخزونات	136550935.69	242977699.71
النسبة %	0.61%	0.99%
قيم الجاهزة	18 799 657.27	10 350 720.41
النسبة %	0.084%	0.042%
مجموع الأصول	**2455932590.32**	**2558877744.23**
النسبة %	100%	100%

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة و المالية

ملاحظة: نظرا لعدم توفر معلومة مخزون الأمان لأكثر من سنة من طرف العون المحاسب اعتبرنا كل المخزون متغير.

يمكن أن نستنتج من قراءة النسب الخاصة بأصول المؤسسة المهنية بالدراسة إلى مايلي من خلال الاطلاع على جانب أصول مؤسسة ENASAL نلاحظ ما يلي :

1- نسجل انخفاض طفيف في قيم أصول الشركة من سنة 2019 إلى 2020 من 92.4% إلى 89.3% وهذا راجع إلى تنازل الشركة عن بعض الأصول وعملية التسوية بين الفروع الخاصة بالشركة.

2- نسجل ارتفاعا في مجموع الأصول المتداولة من سنة 2019 إلى سنة 2020 ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة في قيمة مخزون الانتاج التام مع زيادة حجم المعاملات الذي تعلله زيادة الزبائن والذي يظهر جليا في الميزانية المالية من خلال زيادة القيم الغير جاهزة والتي بدورها يمكن زيادة مجموع الأصول حيث سجلنا ارتفاعا في مجموع الأصول سنة 2020 من **2455932590.32**وإلى **2558877744.23**

5- الميزانية المالية المختصرة لخصوم مؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL لسنتين 2020/2019

الجدول رقم05: الميزانية المالية المختصرة لخصوم مؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL لسنتين 2020/2019

البيان	2019	2020
الاموال الدائمة		
الاموال الخاصة	**54 280 096.40**	**55 631 010.03**
النسبة	%2.19	% 2.17
ديون طويل الاجل	231408167.07	2387942740.52
النسبة	%0.26	%0.25
مجموع الاموال الدائمة	**2368361766.70**	**24435357350.52**
النسبة	%97.84	%98.04
ديون قصيرة الاجل	8330954.26	11588094.14
النسبة	%0.21	%2.96
مجموع الخصوم	**2455932590.32**	**2558877744.23**
النسبة	%100	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قسم المحاسبة و المالية

من خلال الاطلاع على جانب خصوم مركب الملح الوطاية خلال الفترتين نلاحظ ما يلي :

1- سجلنا انخفاض في نسبة الأموال الخاصة حيث نسبة 2.19 سنة 2018 و 2.17 سنة 2020 وهذا يعود إلى قيمة الديون طويلة الأجل.

2- سجلنا ارتفاع في الأموال الدائمة للمركب من 97.84 إلى 98.04 سنة 2020 وهذا يعود إلى زيادة الأصول الثابتة المحولة من وحدات أخرى. .

المطلب الثاني : قياس و تحليل الأداء المالي لمؤسسة ENASEL مركب الملح لوطاية

يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة وفق ثلاث مؤشرات متمثلة فيما يلي :

1- النسب المالية :تتقسم الى :

1-1- نسب الهيكلة :

جدول 06 : النسب الهيكلة لمؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL السنتين 2019 /2020

النســـب	العلاقـــة	2019	2020
التمويل الدائم	(الأموال الدائمة / الأصول الثابتة)	**%105.07**	**%108.6**
التمويل الذاتي	(الأموال الخاصة / الأصول الثابتة)	**%23.90**	**%19.49**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2020/2019

من خلال الجدول نلاحظ مايلي :

- نسبة التمويل الدائم : في كلتا السنتين 2019و 2020 نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد وهذا يدل على أن الشركة تمول أصولها الثابتة وهي في وضع مستقر.

- نسبة التمويل الذاتي : في كلتا السنتين كانت نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد وهذا يدل على عدم استطاعة المؤسسة على تمويل الأصول بأموالها الخاصة مما جعلها تستعين إلى التمويل من طرف الفروع الأخرى للشركة الأم.

1-2- نسب المديونية

جدول 7 : المديونية لمؤسسة مركب الملح لوطاية ENASAL **للسنتين 2020/2019**

النسب	العلاقة	2019	2020
الاستقلالية المالية	(الاموال الخاصة / مجموع الخصوم)	%22.07	%21.46
قابلية التسديد	(مجموع الديون / مجموع الخصوم)	%97.76	%93.76

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2020/2019

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

– نسبة الاستقلالية المالية : نلاحظ أن في كلتا السنتين أقل من 50% وهذا يدل على أن الشركة لا تتمتع بالاستقلالية المالية وهذا راجع لأنها تابعة للشركة الأم بولاية قسنطينة.

– نسبة القابلية للتسديد : نلاحظ أن في كلتا السنتين أكبر من 50% وهذا يدل على أن الشركة لا تقوم هي بدفع ديونها بل تتم التسوية عن طريق الشركة الأم بولاية قسنطينة.

2– نسب المردودية :

جدول 8: نسب المردودية **مركب الملح لوطاية** ENASEL **للسنتين 2020/2019**

النسب	العلاقة	2019	2020
المردودية التجارية	(النتيجة الصافية / رقم الأعمال)	**%19.47**	**20.77%**
المردودية الاقتصادية	(النتيجة الصافية / مجموع الأصول)	**%2.31**	%2.27
المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة)	**%10.75**	**%14.71**

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة خلال السنتين 2020/2019

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع نسب المردودية موجبة في كلتا السنتين وهذا عائد إلى تحقيق نتيجة صافية موجبة .

3– قياس الأداء المالي من خلال التوازنات المالية:

3–1– رأس المال العامل :

جدول 9: نسب رأس المال العامل مركب الملح لوطاية ENASEL **للسنتين 2020/2019**

البيان	العلاقة	2019	2020
رأس المال العامل	(الأموال الدائمة – الأصول الدائمة)	**116074905**	**197010669**
رأس المال الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	186 881 566.58	272 806 218.76
رأس المال الخاص	(الأموال الخاصة – الأصول الثابتة)	**– 223770092.34**	**– 17296115.4**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنتين 2020/2019

من خلال الجدول تبين ما يلي :

- **رأس مال العامل** : موجبا و هذا يعني أن المؤسسة في كلتا السنتين حققت توازنا أجابيا ، أي أنها تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة إلا أن الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة كبير جدا لأن الحالة المثلى للتوازن المالي هي أن تغطي الأصول الثابتة بالأموال الدائمة (FR= 0) و إن هذه الحالة نادرة
- **رأس مال الإجمالي**: تبين أنه موجب خلال السنتين وفي تزايد وهذا راجع إلى الزيادة في القيم الجاهزة وقيم الاستغلال والقيم غير جاهزة وهذا مؤشر جيد على تطور حجم النشاط الاستغلالي للمؤسسة.
- **رأس مال الخاص**: تبين أنه سالب في السنتين وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة.

جدول 10: نسب احتياج رأس المال العامل مركب الملح لوطاية ENASEL للسنتين 2020/2019

البيان	العلاقة	2019	2020
احتياج رأسمال العامل	(الأصول المتداولة – قيم الجاهزة – الديون قصيرة الأجل)	**-7 192 162.15**	**186 659 948.2**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنتين 2020/2019

من خلال الجدول تبين ما يلي :

– نلاحظ أن احتياج في رأس مال العامل سالب سنة 2019 أي وجود فائض في موارد التمويل وموجب في 2020 وهذا يدل على وجود احتياج لتمويل دورة الاستغلال.

3-3-: الخزينة :

جدول 11: نسب خزينة مؤسسة مركب الملح الوطاية ENASEL للسنتين 2020/2019

البيان	العلاقة	2019	2020
الخزينة	(رأسمال العامل – الاحتياج في رأ العامل)	**123267067.2**	**10350720.8**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للسنتين 2020/2019

من خلال الجدول يتبين ما يلي :

– **الخزينة** : نلاحظ أن رصيد الخزينة موجب في كلتا السنتين وهذا يدل على أن المؤسسة تتحكم في سيولتها.

المطلب الثالث: تفسير نتائج الدراسة الميدانية

نستخلص في نتائج المتوصل إليها باستخدام بعض المؤشرات المالية التي تشير إلى الوضعية المالية للمؤسسة، فإن الأداء المالي لمركب الملح الوطاية في وضع جيد ومريح في تحسن ملحوظا في السنوات الأخيرة من الدراسة (2019-2020) هذا بالنظر إلى نتائج المحققة خلال سنوات الدراسة ومن بين هذه النتائج نذكر منها:

– **نسبة التمويل الدائم** : في كلتا السنتين 2019 و 2020 نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد وهذا يدل على أن الشركة تمول أصولها الثابتة وهي في وضع مستقر.

– **نسبة التمويل الذاتي** : في سنة 2019 كانت نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد وهذا يدل على عدم استطاعة المؤسسة على تمويل الأصول بأموالها الخاصة مما جعلها تستعين إلى التمويل من طرف الفروع الأخرى للشركة الأم عكس ذلك سنة 2020 حيث تبين لنا أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد وهي وضعية مريحة للمؤسسة.

– **نسبة الاستقلالية المالية** : أن النسبتين في كلتا السنتين أقل من 50% وهذا يدل على أن الشركة لا تتمتع بالاستقلالية المالية وهذا راجع لأنها تابعة للشركة الأم بولاية قسنطينة.

– **نسبة القابلية للتسديد** : في كلتا السنتين أكبر من 50% وهذا يدل على أن الشركة لا تقوم هي بدفع ديونها بل تتم التسوية عن طريق الشركة الأم بولاية قسنطينة.

– **نسبة المردودية**: أن جميع نسب المردودية موجبة في كلتا السنتين وهذا عائد إلى تحقيق نتيجة صافية موجبة .

الخزينة : نلاحظ أن رصيد الخزينة موجب في السنتين وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس مال العامل ، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة .

وتم تفسير بعض النسب استنادا الى المدقق الداخلي للمؤسسة حيث أفادنا أنه:

- هناك استعانة بوحدة أخرى من أجل تلبية الطلبيات حسب العقود ويتجلى هذا في الحساب الوسيط رقم 8974 مما يعكس وجود الحساب 30 بالرغم من أن المؤسسة إنتاجية وهذا يئ إلى مهمة مجلس التدقيق الداخلي لإعلام مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات للسنة المقبلة بغية زيادة الإنتاج.
- فيما يخص معدات الإنتاج تم الاستعارة لآلة مستعملة في عناصر الإنتاج (تعبئة الأكياس) وهذا مايوضحه زيادة حساب الأصول المؤسسة.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل محاولة اسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة من المؤسسات حتى تتضح نتائج الدراسة أكثر واقعية، وقد تم اختيار مؤسسة مركب الملح الوطاية كمؤسسة للدراسة التطبيقية، حيث تم التعرف على المركب وطبيعة نشاطها ومختلف منتجاتها ،كما تم استعراض مختلف أقسام المؤسسة وهيكلها التنظيمي.

ومن جهة أخرى تم التعرف على وضعية المؤسسة وأدائها المالي من خلال عرض القوائم المالية تحليلها وكذا استخدام مؤشرات مالية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة والتي تبين أنها جيدة. وهناك توافق بين قراءة

مؤشرات التحليل المالي ونسب المردودية. وهناك عدم توافق بين مؤشرات التحليل المالي والسبب يعود الى تأثر جدول حساب النتائج بالحساب الوسيط.

- لايمكن أن تتم الدراسة الميدانية في وحدة انتاجية واحدة بل يجب أن تكون على مستوى المؤسسة ككل. لأن التخطيط والبرمجة يكون على مستوى المؤسسة الأم، كما أن المدقق الداخلي الموجود على مستوى الوحدة دوره أكثر مراقبة أصول المؤسسة أكثر من المساهمة في الأداء المالي.

خاتمة

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المؤسسات، وذلك لما له من تأثير على أنظمة الرقابة والأداء المالي، ويتجلى ذلك من خلال التأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإجراءات الادارية. كما أن نجاح مهمة التدقيق وإضافة قيمة للمؤسسة يقضي إتباع منهجية خاصة، تعتمد على معايير عملية التدقيق الداخلي.

وعليه حاولنا معالجة موضوع الدراسة المتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بمعالجة اشكالية البحث التي تدور حول دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي لما له من تأثير على السير الحسن للأنظمة الرقابية المتعلقة بالأداء، ومن خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى والتركيز على النقاط التي تساهم في تحسين الأداء المالي. وهذا بالتعرف على الإطار العام لأساسيات الأداء المالي وتبيان مختلف العناصر المعتمد عليها في التدقيق الداخلي، وبعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع نظريا واسقاطها على واقع المؤسسة الجزائرية في مؤسسة مركب الملح الوطاية توصلنا إلى نتائج عامة مع وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

اختبار صحة الفرضيات، توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى " **التدقيق الداخلي عملية ضرورية كما يساعد على تحسين الأداء المالي وترشيد القرارات ويتوقف نجاحه على اتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها**" توصلنا إلى أن التدقيق الداخلي وظيفة تابعة للإدارة العليا وضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء وترشيد القرارات للإدارة العليا لابد من توفر مجموعة من المعايير التي يجب على المدقق الداخلي أن يتصف بها تتعلق بميدان عمله وبذاته من أجل أن يؤدي مهمته على أكمل وجه. (**الفرضية الأولى صحيحة**).

الفرضية الثانية:" **التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي من خلال إتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم الأداء المالي وتحسين فعالية عمليات المؤسسة**" فإن عملية التدقيق الداخلي تتم وفق منهجية تمكن المدقق من الالمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية لإبداء رأيه الفني محايد بشأنها، وبهذا يعتبر نشاط مستقل موضوعي. فهذه المنهجية تبين مراحل القيام بعملية التدقيق الداخلي، ويتطلب ذلك وجود أسلوب منهجي وممنهج لتقييم الأداء المالي. وبعد هذه العملية يتم تقديم نتائج واقتراحات للمؤسسة التي من شأنها تحسن فاعلية عمليات المؤسسة. (**وبالتالي صحة الفرضية الثانية**).

الفرضية الثالثة " **قياس الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل**"، توصلنا أن تقييم الأداء المالي هو قيام المؤسسة بفحص وتشخيص المركز المالي ومقارنة النتائج ما حققته من سنة لأخرى، من أجل وضع خطط مستقبلية، باستخدام مؤشرات مالية تسمح بقياس الأداء المالي، مما يزيد المردودية المالية ويحسن الأداء ويزيد أرباح المؤسسة.(**صحة الفرضية الثالثة**).

الاقتراحات

- يجب على المؤسسة أن تخصص مصلحة التدقيق الداخلي من أجل مساعدة مسيرها لتحسين أدائها العمل على تفادي حالات الغش التلاعبات، كذلك تفادي الوقوع في الأخطاء.
- نقترح أن على مؤسسة مركب الملح الوطاية أن تنشأ قسم خاص لوحدة التدقيق الداخلي تابعة لإدارة العليا.
- ضرورة تدعيم علاقة المدقق الداخلي بالوظائف الأخرى كي يعمل على مساعدة المسؤولين التشغيليين في حل المشاكل، وتقديم النصح والارشاد لهم فيما يخص القرارات الواجب اتخاذها.
- ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة إلى أخرى باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.
- خلق ثقافة الكل مراقب والكل يراقب داخل المؤسسة من أجل توفير جو مناسب للعمل بكل اتقان واحترام المعايير التي تؤدي إلى تحقيق المؤسسة أهدافها.

آفاق الدراسة

في ظل التأكيد على دور الفعال للتدقيق الداخلي في تحقيق النتائج الإيجابية للمؤسسة، لما يكشفه من الغش والتلاعبات بالدفاتر المحاسبية عن طريق المتابعة المستمرة، والتي يقوم بها المدقق الداخلي، ومنه نجد أن الموضوع يمكن أن يتطور أكثر من المواضيع أخرى لذا فإننا نقترح المواضيع التالية.

- دور التدقيق الداخلي في مواجهة الاختلاسات المالية في المؤسسات الجزائرية.
- أثر توظيف المدقق الداخلي داخل المؤسسات الجزائرية.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية مؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL جانب **الأصول للسنتين 2019 /2020**	47
02	الميزانية المالية للخصوم لمركب (ENASAL) مركب الملح لوطاية للسنتين 2020/2019	48
03	**جدول حسابات النتائج لمؤسسة مركب الملح لوطاية** ENASAL **للسنتين 2020/2019**	48-49
04	الميزانية المالية المختصرة لأصول المؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL للسنتين2020/2019	50
05	الميزانية المالية المختصرة لخصوم مؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL لسنتين 2020/2019	50
06	**النسب** الهيكلة لمؤسسة **مركب الملح لوطاية** ENASAL السنتين 2019 /2020	51
07	**نسب المديونية لمؤسسة مركب الملح لوطاية** ENASAL **للسنتين 2020/2019**	52
08	نسب المردودية **مركب الملح لوطاية** ENASAL **للسنتين 2020/2019**	52
09	**نسب رأس المال العامل مركب الملح لوطاية** ENASAL **للسنتين 2020/2019**	53
10	**نسب احتياج رأس المال العامل مركب الملح لوطاية** ENASAL **للسنتين 2020/2019**	53
11	**نسب خزينة مؤسسة مركب الملح لوطاية** ENASAL **للسنتين 2020/2019**	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**شكل توضيحي لتعريف الأداء**	26
	الهيكل التنظيمي لمركب الملح الوطاية enasel	45

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفاء، عمان، 2011.
2. عبد الله بن مسعودان، **التدقيق الداخلي والحكومي**، الدار الجامعية،2003
3. الصبان محمد، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية**، الطبعة الأولى، بيروت، 2011
4. زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن، 2002
5. منصور أحمد البدوي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في التدقيق**، الدار الجامعية، 2003
6. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي من النظرية والتدقيق**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000
7. سناء علي القباني، نادر شعبان إبراهيم السواح، **التدقيق الداخلي في ظل التشغيل الالكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
8. داوود يوسف صبح، دليل **التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية**، الطبعة الثانية، 2010
9. أحمد حلمي جمعة، **تطوير معايير التدقيق والتأكد الدولية**: الكتاب الثاني، عمان، الطبعة الأولى، 2009
10. عبد القتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، قسم المحاسبة والمراجعة، مصر،2006
11. الرفاعي إبراهيم مبارك، **جودة أنشطة التدقيق الداخلي ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006
12. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
13. محمد مصطفى سفيان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري**، الطبعة الثانية الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009
14. عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن ila مؤسسة الوراق، عمان 2014

15. خلف عبد الرؤوف الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الوراق لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2006

16. محمد ابراهيم موسي، **حوكمة الشركات**، سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2010

17. الطيب داودي، **الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات**، الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2009.

18. حازم هاشم الألوسي، الطريق إلى العلم المراجعة والتدقيق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، 2013-2014

19. لسعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ السعودية، 2000.

20. مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان2010

21.. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2008.

22. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة–مدخل تحليلي**، دار الثقافة، عمان الأردن، 2009

23. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

24. مفلح محمد عقل، **مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

25. مبارك لسلوس، **التسيير المالي–تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة–**، الطبعة الثانية، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012.

26. زغيب مليكة بوشنفير مليود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،

27. خميسي شيخة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010

28. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير –تحليل مالي–**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000

29.عبد الفتاح الصحن، **فتحي رزق السوافري، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2008

30.خلف الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق**، دار الوراق، عمان، ط1، 2006

31.ثناء علي القباني،نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل اللكتروني**، دار الجامعة، الأسكندرية، مصر، 2006.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

1. .براهمة كنزة، **دور التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير، قم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر،2014.

2. رشا الجود، **أثر جودة التدقيق الداخلي على تحديد أتعاب المدقق الخارجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2001.

3. محمد سليمان، **الابتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2007.

4. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002

5. نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015

6. مشعل جهز لمطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة البترول الكويتية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010

7. شعبان لطفي، **المراجعة الداخلية ومهمتها ومساهمتها في تحسين وتسيير المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004

8. نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي**، قسم المحاسبة والتمويل، مذكرة ماجستير، الجامعة الأسلامية، غزة، 2011

9. . ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009

10. ناصر محمد المجبلي، **"خصائص المعلومة المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات"**. مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009

11. عزيز لوجاني، " **دور المراجعة الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي**" ، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013

12. منجح عتيقة، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008

- **المجلات والملتقيات:**

1. .دادان عبد الغني، **قراءة في الأداء المالية والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، عدد04، 2006

2. وسي سهام، خالدي فراح، "**أثر تطبيق الحوكمة على الأوضاع المحاسبية وجودة التقارير المالية**"، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة 6-7 ماي 2012.

3. مبان توفيق نجم، الدور **التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013

4. بوقرة رابح، عانم هاجر، **الحوكمة المفهوم والأهمية**، مداخلة ضمن ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسكرة، 6-7 ماي 2012.

5. مسعود دازوسي، ضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة ضمن ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسكرة، 6-7 ماي 2012.

6. حسين برني وعمر علي عبد الصمد، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاساته على تصنيف حوكمة المؤسسات**، الملتقى الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر (الواقع والأفاق)، في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 11-12 أكتوبر 2010

7. عبد المليك مزهودة، " الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم" مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، 2011، جامعة بسكرة.

8. عمرو حامد، **تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية**، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي، تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، مصر،2007

9. طـاهر منصـور شـحدة،**اسـتراتيجية التنويـع والأداء المـالي: دراسـة ميدانيـة فـي منشـأة عراقيـة"** دراسات العلوم الادارية، المجلة 30 العدد 2، 2003

- **المواقع:**

1. www.ILA.org وقت الاطلاع 10:12 تاريخ الاطلاع 2022/03/28.
2. www.ifac.org وقت الاطلاع 10:15 تاريخ الاطلاع 2022/03/28.

- **المقررات**

1. المقرر رقم 150 المؤرخ في 15 أوت 2015 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق
2. المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية

1. khayarallah Belaid ;**l'audit interne et l'approche de la dynamique de groupe** ; centre de publication universitaire ; tunis.2005.
2. stephane trébuq. **La convernce dentreprise héritéére de conflit idéologique et phisiologie grefige** . université paris. Dauphine avec le soutiene de l'ssosiat francophone de comptabilité.20.21 mars 2003.
3. khelassi reda **l'audit interne– audit opérationnel**-editions houma 2 éd, alger .2007.
4. Abdellatif khemakhem, **la dynamique de controole de gestion**, donod , paris, 1976

قائمة

الملاحق